

منظور تحليلي

رؤى خبير بشأن قضايا السياسات الآنية

منع انهيار الدولة في سوريا

أندرو باراسيليتي (Andrew Parasiliti)، كاثلين ريدي (Kathleen Reedy)، بيكا واسر (Becca Wasser)

أفادت الأمم المتحدة أن الأوضاع في سوريا عقب حصار حلب ومعركة فك الحصار عنها لا تزال "كارثية"، وقد شكَّلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول (ديسمبر) من عام 2016 هيئة مستقلة جديدة للتحقيق في جرائم حرب محتملة وملاحقة مرتكبيها.[1] وفي الوقت الذي يعرب المجتمع الدولي عن شديد أسفه حيال الخسائر البشرية التي خلفتها الحرب، لا ترتسم ملامح حل سياسي لإنهاء هذه الحرب.

من بين أولويات الولايات المتحدة في الحرب رحيل الرئيس السوري بشار الأسد (Bashar al-Assad)، والأهم هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة والمجموعات التابعة لها.[2] كما سعت إدارة أوباما إلى وضع "المتطلبات الأساسية" لمرحلة ما بعد الصراع، بما في ذلك الحفاظ على مؤسسات الدولة.[3]

تطرح هذه الدراسة تساؤلات حول السبل التي يمكن من خلالها أن تساهم السياسات الأمريكية في إيجاد أفضل الظروف الممكنة لتهيئة مرحلة ما بعد الصراع في سوريا، والتي من شأنها هزيمة المجموعات الإرهابية من جهة، والحفاظ على مؤسسات الدولة السورية من جهة أخرى، لا سيما مع غياب إجماع إقليمي لإنهاء الحرب. ويشير تقييمنا للوضع إلى أن السبيل الأمثل لتحقيق هذه الأهداف هو عبر التعاون مع روسيا، والعمل من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ووضع سياسات من شأنها تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع ودعم المؤسسات المركزية للدولة السورية.

وتفيد الدروس المستخلصة من الصراعات الأخيرة، بما في ذلك التدخل الأمريكي في العراق وأفغانستان، إلى أن مسائل الأمن والحوكمة وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع في سوريا تستدعي وجود سلطة مركزية بالدولة، فانهيار الدولة أو تمزقها سيؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار والراديكالية في سوريا ودول الجوار والمنطقة ككل.[4] وكلما طال أمد الحرب، زادت احتمالات انهيار الدولة وتفتيتها وتوطن الإرهاب بها، فضلاً عن استمرار تدفق اللاجئين.

تستند منهجية هذه الدراسة إلى المراجعة المكثفة للدراسات السابقة الصادرة عن مؤسسة RAND وغيرها من المنظمات حول الحروب الأهلية، وحركات التمرد، وعمليات التدخل، وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، مع إشارات إلى الاتجاهات التاريخية والدروس المستخلصة من هذه الحالات لمقارنتها مع الحالة السورية؛ والمصادر الرئيسية والثانوية والعامة حول سوريا، بما في ذلك تقارير الأمم

المتحدة والحكومة الأمريكية، وتصريحات المسؤولين، والحسابات الصحفية، بالإضافة إلى العديد من الأعمال التقليدية والنموذجية حول الجوانب السياسية والتاريخية والثقافية في سوريا، والنقاشات غير الرسمية مع أبرز الخبراء والمطلعين على القضية السورية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

تنقسم هذه الدراسة إلى جزئين؛ يقيّم الجزء الأول حجم التهديد الذي تشكِّله سوريا والتدابير الواجب اتخاذها بهذا الشأن، بما في ذلك التعاون مع روسيا والعمل من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، خاصة في غياب الإجماع الإقليمي لإنهاء الحرب. ومن شأن هذه الشراكة فرض وصاية مجلس الأمن على مرحلة ما بعد الصراع، كما ستعزز احتمالية تحسين التنسيق الأمني لمحاربة المجموعات الإرهابية. أما الجزء الثاني فيقيم الحجة لتبني منهج مركزي بالأساس إزاء الحوكمة وإعادة الإعمار والأمن في سوريا في مرحلة ما بعد الصراع، وينبغي اعتبار هذا الجزء بديلًا عن التوصيات السياسية التي تقترح اللامركزية أو التقسيم أو التركيز غير المتجانس على الحوكمة المحلية. وتستعرض الخاتمة في النهاية خمس توصيات للسياسة الأمريكية في سوريا.

التهديد السوري

يتمثل أكثر التهديدات إلحاحًا للمصالح الأمريكية بسوريا في التوسع المستمر للمجموعات الإرهابية التي تعمل بحرية من الأراضي السورية وهي مسؤولة بصورة

يتمثل أكثر التهديدات إلحاحًا للمصالح الأمريكية بسوريا في التوسع المستمر للمجموعات الإرهابية التي تعمل بحرية من الأراضي السورية وهي مسؤولة بصورة مباشرة عن شن الهجمات على الولايات المتحدة وحلفائها أو التحريض عليها

مباشرة عن شن الهجمات على الولايات المتحدة وحلفائها أو التحريض عليها. وقد تمكنت الدولة الإسلامية والقاعدة من توسيع نطاق شبكتهما الإرهابية الدولية كنتيجة مباشرة للحرب في سوريا والعراق، على الرغم من أن الدولة الإسلامية بدأت تفقد مناطق كبيرة خاصة منذ عام 2015، إلى جانب انخفاض نسبة انضمام المقاتلين الأجانب إلى صفوفها بالبلدين.[5] من جهة أخرى، تمكنت الدولة الإسلامية من توسيع نطاق عملياتها في أفغانستان وليبيا وتونس وتركيا في عام 2015، وقد أعلن أنصارها مسؤوليتها عن الهجمات التي وقعت خلال عام 2016 في بنجلادش وبلجيكا وفرنسا وإندونيسيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية واليمن.[6] وفي عام 2016 كذلك، "زاد عدد مجموعات المتطرفين السنة الذين ينتهجون العنف ويمتلكون ملاذات آمنة بدرجة لم يسبق لها مثيل"، إلى جانب أن الدولة الإسلامية "أصبحت الخطر الإرهابي المحدق نظراً لإعلانها الخلافة في سوريا والعراق، وأذرعها الحالية وأذرعها الناشئة بالبلدان الأخرى، إضافة إلى قدرتها المتزايدة على توجيه الهجمات والتحريض عليها ضد مجموعة كبيرة من الأهداف حول العالم."[7] وحتى تاريخه، "لم تتمكن جهود الولايات المتحدة من الحد من القدرات الإرهابية [للدولة الإسلامية] ونطاق عملياتها العالمي".[8]

لفترة من الوقت، أدى التركيز على الدولة الإسلامية إلى تهميش التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة في سوريا. وبحلول شهر حزيران (يونيو) 2016، اعتبرت إدارة أوباما أن جبهة النصرة هي أكبر حليف رسمي للقاعدة في هذا البلد.[9] وعلى الرغم من أن جبهة النصرة استقلت عن تنظيم القاعدة وأطلقت على نفسها اسم "جبهة فتح الشام" في شهر تموز (يوليو) 2016، صرّح جون كيري (John Kerry)، وزير الخارجية الأمريكي، أن "جبهة النصرة ما هي إلا تنظيم القاعدة، ولن يؤدي أي تغيير في اسم الجبهة إلى إخفاء حقيقة النصرة وما تحاول فعله."[10]

إن التوجه نحو إطلاق أسماء وتشكيل تحالفات جديدة بين صفوف القاعدة والمجموعات التابعة لها ليس بالأمر الجديد.[11] وسيؤدي الفشل المزمن للدولة في سوريا إلى مواصلة وقوعها تحت تأثير وتغلغل المجموعات الإرهابية والسلفية والجهادية المدعومة من قوى خارجية.

الحل البديل للأسد

تتجسد استراتيجيتنا الرامية إلى الحد من خطر اتساع تأثير الدولة الإسلامية والقاعدة، إلى جانب التخطيط لحوكمة مرحلة ما بعد الصراع في سوريا، في محاكاة الاستراتيجيات الأمريكية المستخدمة سابقاً في التعامل مع العديد من حركات التمرد والمجموعات الإرهابية دون الوطنية (العابرة للحدود الوطنية) بما في ذلك تلك الموجودة بالعراق وأفغانستان.

ويركز هذا المنهج على ضمان استقرار الدولة من خلال تعزيز قدرة مؤسساتها على هزيمة الإرهابين، واتخاذ إجراءات نحو تحقيق المصالحة الوطنية، وتنفيذ الإصلاح السياسي بدعم من تحالف دولي والشركاء الإقليميين.[12] وإجمالًا، ستهدف الاستراتيجية إلى الحفاظ على ما تبقى من مؤسسات الدولة وتعزيز استقراراها وتقوية شوكتها بما يمكنها من هزيمة الإرهابين ومنع انهيار الدولة.

إلا أن ما يزيد من صعوبة تطبيق هذا المنهج هو سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى مطالبة الأسد بالتنحي عن السلطة. ولطالما كانت الولايات المتحدة على علاقات سيئة بسوريا، خاصة بعد أن تولى بشار الأسد الرئاسة عقب وفاة والده عام 2003 مباشرة.[13] فقد كان رد فعل حكومته إزاء الانتفاضة السورية الشعبية عام 2011 وحشياً، كما أن أعماله العسكرية في الحرب تشير إلى ارتكاب سلسلة من جرائم الحرب المحتملة.[14] فكان مطلب إدارة أوباما برحيل الأسد مطلبًا عنيدًا غير قابل للتغير، حتى مع عدم وجود إطار زمني محدد، كما كان رحيل الأسد أولوية بالنسبة لقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا، إلى جانب عدد كبير من مجموعات المعارضة السورية.[15]

أسفر التركيز على تغيير النظام وهزيمة المجموعات الإرهابية التي تسعى إلى الإطاحة بالحكومة السورية عن إطالة أمد الحرب. ففي النهاية، هما هدفان من المرجح أنهما لا يقبلان المساومة، خاصة في غياب مستوى من التدخل أو التصعيد لم يقترح بعد. يمكن أن يؤدي تغيير النظام إلى انهيار الدولة، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى حالة مزمنة من فشل الدولة، وتوسع المساحات غير الخاضعة للحكم بصورة أكبرحيث تنتشر المجموعات الإرهابية، كما حدث في العراق وليبيا، وكما يحدث الآن في سوريا.[16]

غياب الإجماع الإقليمي

على الرغم من أن العديد من أبرز الشركاء الإقليمين للولايات المتحدة أعضاء في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية، كما أنهم ساعدوا الولايات المتحدة في محاربة القاعدة، إلا أنهم معارضون كذلك لبشار الأسد، ما أدى إلى وجود اختلاف في الأولويات وغياب الإجماع الإقليمي. وقد أدى اندماج مجموعات المعارضة السورية المسلحة مع مقاتلي جبهة النصرة، بما في ذلك في حلب، إلى زيادة تعقيد الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب.[17]

فالمملكة العربية السعودية على سبيل المثال، أدت دوراً محوريًا بصفتها شريك رئيسي للولايات المتحدة في محاربة الإرهاب ضد تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية، علماً بأن كلا التنظيمين أعلنا مسؤوليتهما عن هجمات وقعت في المملكة. مع ذلك، تنظر الرياض إلى سوريا باعتبارها ميدانًا لحربها الطائفية بالوكالة ضد إيران التي تعتبرها الرياض دولة راعية للإرهاب والمهدد الرئيسي للاستقرار في المنطقة.[18] وقد ازدادت مخاوف السعودية من نوايا إيران الإقليمية بعد التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة في تموز (يوليو) 2015، والتي تضمنت تخفيف العقوبات مقابل قبول إيران بالقيود المفروضة على برنامجها النووي.

ومن جانبها، تزداد معاناة تركيا من إرهاب الدولة الإسلامية، إلا أن أولويتها القصوى في سوريا تتعلق بالقضية الكردية. ويعتبر الرئيس التركي رجب طيب إردوغان (Recep Tayyip Erdoğan) "حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني" في سوريا وجناحه المسلح، "وحدات حماية الشعب"، على صلة بـ"حزب العمال الكردستاني التركي" المُعلن منظمة إرهابية في كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية. فهناك حرب أهلية دائرة بين "حزب العمال الكردستاني التركي" والجيش التركي في جنوب شرق تركيا، وتسعى حكومة إردوغان إلى إحباط توسع المنطقة الخاضعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني على امتداد الحدود التركية السورية.

وجه المسؤولون الأمريكيون، بمن فيهم وزير الدفاع الأمريكي، مناشدة عامة للشركاء الإقليميين للولايات المتحدة ببذل المزيد من الجهود لدعم التحالف.

وقد حاولت الولايات المتحدة وتركيا إخفاء خلافاتهما في سوريا، إذ تعتبر الولايات المتحدة "وحدات حماية الشعب" من ضمن أكثر شركائها نشاطًا على أرض المعركة في محاربة الدولة الإسلامية.

لكن تركيا تعتبر "وحدات حماية الشعب" عدوًا وهدفًا رئيسيًا لعملياتها العسكرية في سوريا. وقد استغرقت الولايات المتحدة شهورًا من المفاوضات المضنية قبل حصولها على إذن أنقرة في تموز (يوليو) 2015 بشن غارات جوية على تنظيم الدولة الإسلامية من قاعدة إنجرليك الجوية.[19]

أما إيران، فهي ملتزمة تماماً بالدفاع عن الحكومة السورية وضمان بقائها. ومنذ الانتفاضات العربية في عام 2011، عززت إيران علاقتها مع العراق ولبنان وسوريا من خلال وكيلها: حزب الله. كما اتهمت إيران المملكة العربية السعودية بأنها الدافع الرئيسي وراء التطرف الوهابي المرتبط بتنظيم القاعدة وأذرعه، وطالبان.[20]

وتلخيصًا للإحباطات الأمريكية جراء غياب الإجماع الإقليمي، صرّح جوزيف بايدن (Joseph Biden)، نائب الرئيس الأمريكي، حول محاولات إيقاف تدفق المقاتلين الأجانب إلى سوريا: "تكمن مشكلتنا الرئيسية في حلفائنا"، وأن بعض الشركاء الإقليميين للولايات المتحدة

> مصرون على إسقاط الأسد، ويخوضون حربًا بالوكالة بين السنة [والشيعة] دون توقف، أنفقوا في هذه الحرب ملايين الدولارات وأرسلوا آلاف الأطنان من الأسلحة لأي جهة مستعدة لمحاربة الأسد، علمًا بأن الجهات التي حصلت على التمويل هي [جبهة] النصرة والقاعدة والعناصر المتطرفة من الجهادين الذين قدموا من دول أخرى.[21]

وقد وجه المسؤولون الأمريكيون، بمن فيهم وزير الدفاع الأمريكي، مناشدة عامة للشركاء الإقليميين للولايات المتحدة ببذل المزيد من الجهود لدعم التحالف.[22]

الخيار الروسي

في ظل غياب الإجماع الإقليمي وحالة الحرب التي تبدو وكأنه يستحيل السيطرة عليها، بحثت الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما منذ خريف 2015، في سبل تعزيز التعاون مع روسيا للتعامل مع الصراع في سوريا. وقد جاء حصار روسيا والقوات السورية المدعومة من إيران لحلب عقب فشل المفاوضات الأمريكية الروسية حول تعزيز سبل التعاون العسكري والأمني في أيلول (سبتمبر) 2016.

وعلى الرغم من أن الرئيس باراك أوباما (Barack Obama) قد وجه اللوم إلى إيران وروسيا وسوريا بشأن الوحشية التي استُخدمت في حلب، واصلت إدارته جهودها للتعاون مع روسيا وفي الأمم المتحدة لتسهيل المساعدة الإنسانية وإحياء المحادثات من أجل التوصل لتسوية سياسية.[23] وفي 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 2016، ناقش الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب (Donald Trump) والرئيس الروسي فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) سبل التعاون الممكن بين الدولتين لمحاربة الإرهابيين والمتطرفين في سوريا، وذلك وفقاً لبيان صادر عن الكرملين.[24]

لطالما كان الموقف الروسي من سوريا ثابتاً منذ أن اندلعت الانتفاضة.[25] فقد أوضح بوتين أن القضاء على "الحكومة الشرعية" في سوريا سيؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار كما سبق أن حدث في العراق وليبيا، مضيفاً أنه

> لا يوجد سبيل لتسوية الصراع في سوريا سوى عن طريق تعزيز المؤسسات الحكومية الشرعية القائمة، ودعمها في حربها ضد الإرهاب، وبالطبع تشجيعها في الوقت ذاته على بدء حوار إيجابي مع أطراف المعارضة "المعتدلة"، وتدشين عمليات التحول السياسي.[26]

كما سعى الرئيس بوتين إلى تأمين القاعدة البحرية الروسية في طرطوس بسوريا، وقد تمكن على مدار فترة الحرب من زيادة التواجد العسكري لبلاده بضم قاعدة حميميم الجوية. من الممكن فهم سياسة بوتين في سوريا على أنها دفاعية وانتهازية على حد سواء، ومع ذلك فإن دعمه للحكومة السورية ثابت لا يتزعزع. منذ عقود وسوريا حليف روسي؛ وقد أدت نتيجة التدخل المدعوم من قبل الأمم المتحدة في ليبيا إلى حرص بوتين على عدم السماح بتكرار السيناريو في سوريا. كما تولي روسيا أولوية خاصة لتهديدات الإرهابيين، خاصة بالنظر إلى الروابط بين المجموعات الشيشانية الراديكالية والمقاتلين الأجانب الذين يحاربون في سوريا.[27]

كثفت روسيا من دعمها العسكري للحكومة السورية في أيلول (سبتمبر) 2015، ووفرت الدعم الجوي للقوات البرية السورية، وبالتالي رجحت كفة ميزان القوى لمصلحة النظام. وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2015، استأنفت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا المشاورات العسكرية التي كانت قد توقفت عقب ضم روسيا جزيرة القرم لإقليمها. بعدها بوقت قصير، وقعت واشنطن وموسكو مذكرة تفاهم بهدف "الحد من خطورة وقوع الحوادث بين طائرات التحالف والطائرات الروسية" ولكن دون "تحديد مساحات التعاون [أو] تبادل المعلومات الاستخبارية ... في سوريا."[28]

من جهة أخرى، واصلت الولايات المتحدة وروسيا المحادثات الدبلوماسية بعد التدخل الروسي العسكري، وشكَّلت واشنطن وروسيا ما بات يعرف بـ"المجموعة الدولية لدعم سوريا" في أواخر 2015، والتي تضم إيران والسعودية وتركيا، كما تجمع كافة الأطراف الإقليمية للمرة الأولى. وقد أدت هذه المبادرة إلى الإجماع على تمرير قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254 في كانون الأول (ديسمبر) 2015، والذي تمخض عن إطلاق الجولة الأخيرة من محادثات السلام السورية التي عقدت بوساطة الأمم المتحدة وأثمرت عن إيقاف الأعمال العدائية.[29]

وعلى الرغم من عدم فعاليته فعالية مطلقة، إلا أن إيقاف الأعمال العدائية في شباط (فبراير) 2016 نتيجة لهذه المبادرة أدى إلى الحد من معدلات العنف وأتاح إمكانية إيصال بعض المعونات وسبل الإغاثة الإنسانية، كما مكَّن من مواصلة محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة.[30]

خطة بديلة محفوفة بالمخاطر

يوجد منهج بديل لتناول الشأن السوري والذي يذهب إلى أنه على الولايات المتحدة تفسير الخطوات الروسية والإيرانية المتخذة لدعم الأسد على أنها معادية للمصالح الأمريكية، وبالتالي ينبغي لها التفكير بخطة بديلة للضغط على روسيا وإيران تدفعهما للتفاوض حول الإطاحة بالأسد من خلال تعزيز الدعم العسكري لقوى المعارضة السورية "المعتدلة"، وإنشاء منطقة "حظر طيران" أو منطقة "آمنة" في شمال سوريا، أو ربما شن ضربات عسكرية ضد الحكومة السورية.[31] كما يشير هذا الرأي إلى أنه على واشنطن "جعل روسيا تدفع الثمن الحقيقي لسلوكها المزعزع للاستقرار"[32] و"مواجهة النفوذ والخطط الإيرانية في المنطقة بدلاً من الخضوع لها."[33] ومن المتوقع أن يساهم عرض الحل الأمريكي ضد الأسد وإيران في تحفيز الشركاء العرب للولايات المتحدة على بذل جهود أكبر في محاربة الدولة الإسلامية.[34]

يفترض هذا المنهج أن المزايا المفترضة لقبول روسيا وإيران برحيل الأسد بعد الاستعراض الأمريكي للقوة تفوق مخاطر استمرار زعزعة استقرار الحكومة السورية وتقويض الشراكة الأمريكية الروسية. وهذا افتراض خطير ومحفوف بالشكوك، حيث قد يجبر التصعيد الأسد والأطراف الداعمة له على التمسك أكثر بمواقفهم، مع تحجيم مؤسسات الدولة السورية وإضعاف التركيز على المجموعات الإرهابية في الوقت ذاته. ولا تستطيع هذه الخطة كذلك التعامل مع العلاقة بين بعض قوى المعارضة السورية و"جبهة فتح الشام"، بالإضافة إلى التحفظات التركية حول "قوات سوريا الديمقراطية"، أكثر المجموعات المسلحة المدعومة من الولايات المتحدة نشاطًا في سوريا.[35]

أظهرت الولايات المتحدة المرونة والغموض على حد سواء حيال دور الأسد في المرحلة الانتقالية، إلا أنها أكدت على أنه لا ينبغي أن يكون الأسد جزءاً من حكومة ما بعد المرحلة الانتقالية

التعامل مع الأسد

سيتطلب عقد اتفاق حول الأسد، إن كان ذلك ممكناً، من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الشرق الأوسط التوصل إلى شكل من أشكال التسوية مع روسيا وإيران في سوريا. وبحسب تقييمنا للموقف، فإن رحيل الأسد قد يساهم بالفعل في استقرار سوريا خلال مرحلة ما بعد الصراع، إلا أنه من الأفضل أن يحدث عندما تصبح مؤسسات الدولة مستقرة نسبيًا، وكنتيجة للمفاوضات وليس كنتيجة لتصعيد الصراع.

لا يزال "بيان جنيف" لعام 2012 الصادر عن "مجموعة العمل الدولية من أجل سوريا" التي اجتمعت برعاية الأمم المتحدة هو الأساس الدبلوماسي لعملية الانتقال السياسي في سوريا، والذي يتضمن تشكيل "هيئة حكومية انتقالية [تتمتع] بسلطات تنفيذية كاملة" وإمكانية إدراج "أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة والمجموعات الأخرى ... تتشكل بموافقة جميع الأطراف،" و"مراجعة النظام الدستوري والنظام القانوني" على أن تخضع "للموافقة الشعبية،" "وعقد انتخابات متعددة الأحزاب حرة ونزيهة."[36]

وعلى صعيد مشابه، يدعم قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254 الذي تم تمريره بالإجماع في أواخر عام 2015

> تنفيذ عملية سياسية بقيادة سوريا وبتنسيق الأمم المتحدة، ومن شأن هذه العملية تأسيس حوكمة جديرة بالثقة وغير إقصائية وغير طائفية، ووضع جدول زمني وخطة لصياغة دستور جديد، كما تعبر بصورة أوضح عن دعمها لعقد انتخابات حرة ونزيهة ... تشرف عليها الأمم المتحدة ... ويشارك فيها كافة السوريين، بمن فيهم أعضاء الشتات المؤهلين للمشاركة.[37]

وتبدو عبارة "بموافقة جميع الأطراف" وكأنها تمنح الأطراف المشارِكة في المفاوضات (التي لن يكون من بينها جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية) حق الفيتو في تشكيل الحكومة الانتقالية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن حكومة الأسد والعديد من القوى المعارضة متمسكون بمواقف تعيق المفاوضات. فالأسد يعتبر غالبية مجموعات المعارضة المسلحة والقوى المتمردة مجموعات إرهابية. وفي الوقت ذاته، لا تقبل العديد من المجموعات المعارضة بأي دور للأسد في الحكومة الانتقالية.[38] ومن العوامل التي تزيد صعوبة استيفاء "موافقة جميع الأطراف" السوريون من العلويين والمسيحيين وغيرهم من الأقليات التي تربط بين وجود الأسد وبقائها.[39]

أظهرت الولايات المتحدة المرونة والغموض على حد سواء حيال دور الأسد في المرحلة الانتقالية، إلا أنها أكدت على أنه لا ينبغي أن يكون الأسد جزءاً من حكومة ما بعد المرحلة الانتقالية. فبحسب تصريح جون كيري (John Kerry)، وزير الخارجية: "لا يتضح إن كان على الأسد "الرحيل"، ولا يتضح إن كان سيستولى منصبًا في المستقبل أم لا."[40]

أشارت روسيا وإيران إلى أنه رغم صلابة التزامهما تجاه الأسد في الوقت الحالي، إلا أن ذلك قد لا يستمر إلى الأبد. وقد صرح سيرجي لافروف (Sergey Lavrov)، وزير الخارجية الروسي: "لم [يقل] إن كان على الأسد الرحيل أو البقاء، بل [قال] إن الشعب السوري هو من سيقرر مصير الأسد."[41] ومن جانبه، قال محمد جواد ظريف (Mohammad Javad Zarif)، وزير الشؤون الخارجية الإيراني

> إننا نعارض أن يقوم أفراد وحكومات خارج سوريا بوضع شروط مسبقة لحل سياسي في سوريا. فنحن لا نضع بصورة أو بأخرى أي شروط مسبقة، إذ نؤمن بأن هذه ليست مهمتنا، وبأنه ينبغي لنا أن ندع المهمة للشعب السوري كي يقرر مستقبله.[42]

يجب أن يحظى القائد الذي سيحل محل الأسد بقبول النظام الحالي والقوى الخارجية ذات الصلة، ولا سيما روسيا وإيران، كما لا بد أن يحظى بالحد الأدنى من القبول لدى المعارضة والأطراف الداعمة لها في المنطقة.[43] وتجري حالياً نقاشات

متقدمة بين الأمريكيين والإيرانيين والروس والسوريين وغيرهم من الأطراف ذات الصلة حول نقل السلطات الرئاسية في نهاية المطاف بموجب دستور سوري جديد.[44]

وقد صرح ظريف في تشرين الأول (أكتوبر) 2015 أن "خطة إيران ذات الأربع نقاط" لسوريا تتضمن تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومحاربة الإرهاب، والإصلاح الدستوري، وبناء هيكل حكومي جديد بناءً على التغييرات الدستورية؛ وقد "تطورت" الخطة لتشمل مبادئ مثل "السيادة، وسلامة أراضي الدولة، ومحاربة التطرف والطائفية، وعدم التدخل في الشأن السوري الداخلي، والوصول لحل سياسي، واحترام حقوق الأقليات، وحقوق الإنسان."[45] وفي رده على الخطة الإيرانية، قال كيري إن خطة إيران "شبيهة جداً بما يحاول بيان جنيف تحقيقه."[46]

على صعيد آخر، يكتنف قدر أكبر من الغموض مصالح المملكة العربية السعودية في حكومة ما بعد الأسد، مع وجود شكوك حول إن كانت المملكة تركز جهودها على الإطاحة بالأسد من السلطة أم على التخلص من النفوذ الإيراني بالدولة تمامًا. وفي حال وضوح رغبة السعودية في التخلص من النفوذ الإيراني، ستتقلص فرص التوصل إلى حل إقليمي، إذ أن إيران تبذل قصارى جهدها لضمان بقاء الحكومة السورية.

وقد يعتمد بقاء الأسد أو رحيله على صياغة دستور سوري جديد، إلى جانب المفاوضات مع روسيا وإيران. ورغم أن هذه العملية والمفاوضات ستعتمد على العديد من العوامل المجهولة، فإننا نعتقد أن الطريقة الأمثل للتعامل معها ستكون من خلال المفاوضات مع القوى المعنية وليس من خلال العمليات العسكرية التي ستزيد من زعزعة استقرار مؤسسات الدولة.

وصاية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

لا يساهم غياب الإجماع الإقليمي حول الشأن السوري في عرقلة استراتيجية الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب فحسب، بل يؤدي كذلك إلى إعاقة التخطيط لمرحلة ما بعد الصراع في سوريا. وفي ضوء ذلك، يتجسد الخيار الأمثل للولايات المتحدة في التعاون الأمني والدبلوماسي مع روسيا، ومن ثم مع مجلس الأمن. ولم يثمر التعاون الأمريكي الروسي حول سوريا منذ أواخر عام 2015 سوى عن تقدم دبلوماسي ضئيل، وإيقاف متقلقل للأعمال العدائية، بالإضافة إلى إيصال المعونات الإنسانية والإغاثة لبعض المناطق المحاصرة.

لم تسفر هذه الجهود عن إنهاء الحرب أو هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية أو المضي قدماً في عملية الانتقال السياسي، ولكنها أتاحت الحصول على تفويض من مجلس الأمن من شأنه الإسهام في تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع، خاصةً في ظل تفاوت أولويات الأطراف الإقليمية.

ستكون العلاقات الدبلوماسية الأمريكية الروسية حجر الزاوية في تقرير مستقبل الأسد بصورة لا تزعزع أكثر من هياكل الدولة. ويتيح هذا المنهج للولايات المتحدة الفرصة لتجنب الإجابة عن السؤال الملح حول ما ينبغي فعله مع الأسد وللتركيز على أولويتها القصوى المتمثلة في هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة فتح الشام.

وعلى الرغم من ذلك، فإن تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع ستكون مستحيلة إذا لم تشارك دول الجوار في هذه العملية.[47] وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وروسيا يمكنهما دفع مجلس الأمن لاتخاذ إجراء بشأن سوريا، فكلتاهما تتمتع كذلك بحق الفيتو. وقد تتمكن الولايات المتحدة من استخدام هذا الامتياز في الوقت الملائم لتشجيع روسيا على دعم عملية رحيل الأسد عن السلطة لتيسير المساعدة الأمنية في مرحلة ما بعد الصراع.[48]

الحجة المؤيدة للحفاظ على الدولة السورية

من المستبعد تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع في حال تعرضت سوريا للتقسيم أو التجزئة. فالهوية الوطنية السورية القوية نسبياً وتجربتها مع السلطة المركزية تعززان فرص إقامة دولة موحدة.

وقد عكست مظاهرات الربيع العربي عام 2011 شعوراً بوحدة سورية وليس انقسامًا، حيث احتشد أفراد من مناطق وأعراق وأديان وطبقات اجتماعية واقتصادية مختلفة لدعم عملية الإصلاح والتغيير.

سيعتمد الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع في سوريا على تقوية شوكة الدولة السورية ومؤسساتها، إذ أن تمكين هياكل دون الدولة على حساب الدولة نفسها، حتى وإن كان ذلك في إطار "الحوكمة المحلية" أو "اللامركزية"، سيكون مضللًا نظرًا لتاريخ سوريا وثقافتها السياسية.[49]

ترتكز الهوية الوطنية السورية على الدولة، وقد تطورت بصورة مدهشة على مر التاريخ رغم تجربة الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار والحكم الاستبدادي. وقد تعايشت مختلف المجتمعات من مسيحيين وأكراد ومسلمين ويزيديين على مر التاريخ في سوريا. ورغم أن لبعض المناطق والمجتمعات هوية عرقية قوية، غالبًا ما يكون هناك حس مشترك بالمجتمع والهوية.[50] ورغم حدوث حالات عنف بين المجموعات المختلفة في بعض الأوقات، فإن كثير من هذه الصراعات كانت معارك سياسية محلية لم تسفر عن تكوين تنظيمات قائمة على الهوية.[51]

ولم تكن عوامل الانقسام السكاني في سوريا في البداية طائفية أو عرقية، بل كانت اجتماعية واقتصادية؛ بين الأغنياء والفقراء، وبين الريف والحضر. فانتماء الشخص إلى دمشق أو حلب، أو إلى الريف أهم دائمًا من الهوية الدينية والعرقية في سوريا.[52] وقد أدى استقلال سوريا ونشوء حركة "البعث" الأولى إلى تهميش هذه الهويات إذ توحد الشعب خلف رايات سيطرة الدولة (الدولانية) والاشتراكية. وبدأ الانتماء لسوريا يكتسب معاني أكثر. ورغم أن النزعة القومية أصبحت مستهلكة وموجهة إلى حد ما بعد عام 1970، واصل السوريون التمتع بهوية وطنية قوية.

كانت الطائفية وسيلة ناجزة لتحقيق الاستقرار في الشبكات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولكنها لم تكن مسيطرة بصورة شاملة حيث غالبًا ما تطور المجتمع المدني وشبكات الأعمال بما يتجاوز ويتداخل مع هذه الحدود الطائفية.

وقد بات هناك إرث حديث من الامتياز العلوي، إلا إنه لا ينبغي المبالغة في هذا الإرث وتحويله إلى توجه سائد أو تقليد طائفي. فخلال حكم الدولة العثمانية لبلاد الشام، كانت الحظوة للمجتمعات السنية العربية مقارنة بالمجتمعات العلوية. وخلال الانتداب على سوريا ولبنان، ظهر العلويون في هياكل الدولة والهياكل الاستعمارية الوليدة، كما خدموا في القوات المخصصة لبلاد الشام تحت قيادة ضباط فرنسيين واكتسبوا مكانة بارزة بين ضباط الجيش السوريين.[53] وقد أدى هذا إلى تعرض العلويين لبعض الاضطهاد، رغم أن دراسة حديثة كشفت عن أن هذا الإحباط الطائفي كان مجرد حافز عرضي للقوات الوطنية السورية خلال الثورة السورية الكبرى (1925-1927).[54] وقد نادت حركة البعث الأصلية بعدم إقصاء أي فئة واجتذبت أعدادًا كبيرة من الشعب، ولم يبدأ الاستياء تجاه العلويين بالظهور إلا بعد أن تقلد الرئيس السابق حافظ الأسد (Hafez al-Assad) الحكم عام 1970 بوجه خاص؛ الأمر الذي لم يرتبط بالكراهية لطائفة معينة، بل بعدم رضا عن الاحتكار المتزايد من قبل عائلة واحدة للسلطة.

> وعلى الرغم من أنه بات واضحًا أن [حافظ الأسد] ارتأى خلال سعيه لتثبيت أركان حكمه أنه من الحكمة أن تقوم قاعدته السياسية على العلويين أو الأقارب، فإننا نبالغ إن ذهبنا إلى أنه [كان] طائفيًا أو قبليًا في وجهة نظره أو تصرفاته. ولا توجد أدلة قوية على أن غالبية المنتسبين إلى دينه أو قبيلته [تمتعوا] بمزايا معيشية إضافية أو عانوا من مشاق أقل مقارنة بغالبية الشعب السوري.[55]

كانت الطائفية وسيلة ناجزة لتحقيق الاستقرار في الشبكات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولكنها لم تكن مسيطرة بصورة شاملة حيث غالبًا ما تطور المجتمع المدني وشبكات الأعمال بما يتجاوز ويتداخل مع هذه الحدود الطائفية. كانت أسس المعارضة في مطلع القرن الحادي والعشرين متأصلة في منظمات المجتمع المدني التي تدعوا إلى الإصلاح وسيادة القانون، وليس المجموعات الطائفية المسلحة؛ حتى جماعة الإخوان المسلمين لم تشدد على الانتماءات الطائفية في مصلحة حقوق الإنسان وسيادة القانون.[56]

صاحب نظام الحوكمة المركزية نشوء القومية السورية. وعلى الرغم من الممارسات الاستبدادية لنظام الأسد وتجاوزات الأجهزة الأمنية الحكومية، إلا أن حركة البعث الأولى كانت نشطة غالبًا في تطوير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وتوسيع نطاقها. وبمرور الوقت، استشرى الفساد في الحكومة، وانتشرت شبكات محاباة الأقارب والأصدقاء التي لا تنتهي، وارتفعت مستويات رأسمالية المحاسيب، وبخاصة منذ تقلد بشار الأسد الحكم في عام 2000.[57]

كان الأداء الاقتصادي للأسد قبل انتفاضة عام 2011 متباينًا، إلا أنه كان على مستوى المعايير الإقليمية، رغم أعباء الاستبداد والفساد والمحسوبية. وقد بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي بين عامي 2005 و2009 أقل من 5% بقليل، وهو ما يقترب من معدلات باقي دول الشرق الأوسط.[58] وفي عام 2009، أشاد صندوق النقد الدولي بالجهود التي بذلتها سوريا لإجراء إصلاحات هيكلية للتخفيف من حدة الأزمة المالية العالمية، وتوقع تحقيق معدل نمو يزيد على 5% خلال السنوات القادمة. وقد سعى بشار الأسد نفسه إلى تبسيط الإجراءات الحكومية وعملية صنع القرار، فيما أطلق عليه "الإصلاح الإداري"، إذ كان هذا هو الجانب السياسي من الإصلاحات الاقتصادية التي أوصى بها صندوق النقد الدولي.[59] وقد أدت هذه الإصلاحات إلى تقليل الدعم والمساعدات الحكومية، في حين لم تقتصر معاناة السوريين على الأزمة المالية العالمية فحسب، بل عانوا من العوامل المناخية كذلك، إذ كانت تعاني سوريا جفافًا شديدًا ساهم في تصاعد حالة الغضب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وأدى في النهاية إلى انتفاضة عام 2011.[60]

يوجد العديد من الدروس المستخلصة من تاريخ سوريا وتجربتها مع القومية والحوكمة المركزية والتي يمكن الاستفادة منها في التخطيط لمرحلة ما بعد الصراع في سوريا. أولًا، لا يجب أن تعمل هياكل الحوكمة لمرحلة ما بعد الصراع على تعزيز الهويات دون الوطنية أو الانقسامات العرقية أو الطائفية أو الجغرافية. وقد دعا كل من "المجموعة الدولية لدعم سوريا" ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وكافة الأحزاب السورية غير الكردية المشاركة في المباحثات برعاية الأمم المتحدة إلى وحدة دولة سوريا ورفض تقسيم الدولة.[61] وخلال أول اجتماع في تشرين الأول (أكتوبر) 2015، اتفق المشاركون من "المجموعة الدولية لدعم سوريا" على أن "وحدة سوريا واستقلاليتها وسلامة أراضيها وطابعها العلماني هي ركائز أساسية."[62]

وجاء قرار مجلس الأمن رقم 2254 ليعيد التأكيد على "التزام المجموعة الدولية لدعم سوريا بوحدة سوريا واستقلاليتها وسلامة أراضيها وطابعها غير الطائفي."[63] وقد أشار المبعوث الخاص للأمم المتحدة خلال المفاوضات السورية التي عقدت في شهر نيسان (إبريل) 2016 إلى أن "القواسم المشتركة" بين الحكومة السورية والمعارضة تتضمن الالتزام "باستقلالية سوريا وسلامة أراضيها ووحدتها بما يتفق مع مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشأن الداخلي."[64] كما تدعم الولايات المتحدة "دولة سورية مُوحّدة"[65]، وباستثناء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، لا يدعو أي حزب سوري آخر إلى تقسيم البلاد.

ثانيًا، ليس بالضرورة أن تتعارض الحاجة إلى سلطة مركزية مع الإصلاحات الدستورية للحد من صلاحيات الرئاسة السورية أو لتمكين السلطات المحلية والأجهزة التشريعية.[66] فهذه الجهود الإصلاحية لا تشبه تلك الخطط التي تدعو إلى تأسيس نظام حكم منقول مما يُعرف بالمناطق المحررة من سوريا.[67] ولا يتضح إن كانت هذه المناطق المحررة – في غياب الصلات بمؤسسات الدولة المركزية - ستمتلك أبسط القدرات الأمنية أو الاقتصادية أو التجارية التي ستمكنها من الاستمرار والبقاء، خاصةً في بيئة ما بعد الصراع، بالنظر إلى الأدوار التي تتقلدها القوى الإقليمية ووجود المجموعات المسلحة والصلات غير المؤكدة مع دمشق.

ثالثًا، من الضروري أن تتجنب المرحلة الانتقالية لما بعد الصراع في سوريا الوقوع في الأخطاء التي حدثت في العراق، مثل التجاوزات التي وقعت لاجتثاث حزب البعث أو الانشغال بنقل سلطة الدولة. فلا ينبغي أن تكون هناك

عمليات تطهير واسعة النطاق ضد المسؤولين الحكوميين في سوريا، إذ يجب أن يقتصر ذلك على المتورطين في جرائم تتولى الأجهزة الأمنية ملاحقتها. وقد اتفق أغلب المحللين على أن التخلص السريع من كافة مسؤولي حزب البعث في العراق، والذين كان لديهم آراء سياسية وثقافية مشابهة حول نظام الحكم، أدى إلى أضرار جسيمة، إن لم تكن كارثية، لقدرة الدولة على تأدية وظائفها الإدارية والسياسية. وتشير الدروس المستخلصة من العراق إلى أن اعتماد برنامج تحقيق شامل سيكون حلًا أفضل كثيرًا من تبني سياسة عامة بإقصاء المسؤولين في المستويات الدنيا.[68]

من الأفضل أن تعتمد السلطة المحلية لمرحلة ما بعد الصراع في سوريا على حدود إدارية موجودة مسبقاً للمقاطعات والمناطق الحضرية، وليس جبهات المعارك أو الهويات الطائفية، وإلا ستنهار الدولة في نهاية المطاف.

والعراق ولبنان مثالان من دول الجوار حيث أدى الإفراط في إضفاء الطابع الرسمي على الهويات العرقية والدينية إلى خلق دولتين ضعيفتين معرضتين لدوامات من العنف وعدم الاستقرار، ما أدى إلى ظهور المجموعات المسلحة والميليشيات. أما السياسة المركزية، أي سلطة الدولة المركزية والخدمات التي تقدمها، فتنسجم بصورة وثيقة مع توقعات السكان المحليين من الحكومة.

لم تحظَ سوريا بأي تجربة مع "السلطة المحلية"، فلم تكن هناك بعض الروابط مع دمشق على الأقل؛ كما سيكون من الصعب، بل من المستحيل، تقييم تجربة الحوكمة المحلية في المناطق المحررة خلال الحرب.[69] وعلى الرغم من أنه ستكون هناك ضرورة لدمج بعض القوى "المعارضة" في نظام الحكم السوري والهيكل الأمني، لا يجب تصنيف كافة المجموعات المسلحة في هذه المناطق على أنها مجموعات "تحرير" أو أنها تحظى بقبول من تحكمهم، حتى وإن كانت تتمتع بدعم القوى الإقليمية الصديقة للولايات المتحدة.[70]

إعادة بناء الدولة السورية

إلى جانب مطالب نظام الحوكمة، تتطلب إعادة بناء الاقتصاد والبنية التحتية في سوريا وجود سلطة حوكمة مركزية. وحتى تاريخه، تُقدر تكلفة الحرب بحوالي 270 مليار دولار أمريكي على الأقل، وغالبًا ما ستتجاوز فاتورة إعادة الإعمار 300 مليار دولار أمريكي.[71]

كما خلفت الحرب خسائر اقتصادية وبشرية مروعة، إذ قُتل ما لا يقل عن 400 ألف شخص وارتفعت أعداد الجرحى إلى ما يزيد على 840 ألف جريح.[72]

وقد انخفض متوسط العمر المتوقع في سوريا من 79,5 سنة في عام 2010 إلى 55,7 سنة في عام 2014. ويعيش أكثر من 80% من السوريين في حالة فقر، ومعظمهم في فقر مدقع. وتُقدر معدلات البطالة بحوالي 58% على الأقل، كما خسر المواطنون ما يصل إلى ثلاث ملايين فرصة عمل.[73] وانخفض إجمالي الناتج المحلي بمتوسط يزيد على 15% خلال الأعوام من 2011 إلى 2014، الأمر الذي يرجع بصورة جزئية إلى انخفاض الإنتاج اليومي للنفط من 368,000 برميل عام 2010 إلى 40,000 برميل عام 2015.[74] وبلغ متوسط معدل التضخم 51% سنوياً من عام 2012 وحتى عام 2015، كما هوت قيمة الليرة السورية بنسبة 80% منذ بداية الحرب.[75] أما التعليم فيعاني من "حالة انهيار"، حيث توقف 51% من الأطفال عن الذهاب إلى المدارس.[76]

ستكون عملية استعادة سوريا عملية معقدة نظراً للأعداد الضخمة من النازحين واللاجئين، الأمر الذي قد يزيد من عدم الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع في سوريا.[77] فنصف الشعب السوري المُقدَّر بحوالي 22 مليون نسمة من اللاجئين (4,8 مليون) أو النازحين داخليًا (6,6 مليون).[78] وقد تكون تداعيات أزمة اللاجئين طويلة الأمد، حيث إن مثل هذه الأزمات تمتد عادة إلى 25 عاماً على الأقل، ويقضي اللاجئون 17 عاماً تقريباً في المهجر قبل العودة إلى وطنهم (إن عادوا).[79]

بالنظر إلى الخسائر المتكبدة في الحرب السورية، لا بد أن تكون أهداف ما بعد الحرب محدودة وواقعية. فمن أجل الحصول على الدعم الشعبي لجهود إعادة الأعمار،

لا بد أن يلمس الأفراد تحسناً على حياتهم نتيجة للمرحلة الانتقالية. وبينما دعا بعض خبراء الاقتصاد التنموي إلى اتخاذ تدابير التقشف المالي والنقدي في مرحلة ما بعد الصراع من أجل احتواء التضخم وتقليل الديون، أبرز آخرون أهمية وضع سياسات اقتصادية قصيرة الأمد من شأنها الإسهام في إعادة الأموال إلى دورة الاقتصاد وبالتالي توفير الدخل.[80] ولا بد أن تكون الأولية القصوى خلال المرحلة الانتقالية لما بعد الصراع في سوريا هي دفع أجور القطاع العام ووضع سياسة نقدية تتيح الفرصة لضخ أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة في الاقتصاد السوري قبل اتخاذ تدابير تصحيحية.[81] وينبغي أن تدعم المساعدات الأجنبية المشاريع التنموية الفورية للحد من البطالة بصورة سريعة، وقد تضم الخطوات الإضافية فك تجميد الأصول الأجنبية ونقلها من الخارج، ورفع العقوبات الاقتصادية، وإسقاط الدين الدولي.

لا بد أن تكون الدولة السورية محط تركيز عملية إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية في مرحلة ما بعد الصراع، كما ستعتمد إعادة الإعمار على الأطراف الخارجية، وسيكون تحقيقها مستحيلاً في حال سعت دول الجوار إلى تقويض هذه العملية.[82] ستسهم وصاية مجلس الأمن في التأكيد على أولوية وأسبقية العملية، وستسمح للمنظمات الدولية والمؤسسات المانحة أن تلعب دور الوسيط.[83] وستكون هذه الوساطة أكثر نفعًا عندما يكون محور تركيز جهود إعادة الإعمار دولة مركزية، وليس عددًا كبيرًا من الأحزاب المحلية.[84]

الحالة الأمنية في مرحلة ما بعد الصراع

تُعتبر الحالة الأمنية المحدد الرئيسي لنجاح أي تدخل أو مرحلة انتقالية لما بعد الصراع. فالفشل في تحقيق الأمن سيعرض الإصلاحات السياسية والاقتصادية لخطورة بالغة، كما حدث في ليبيا والعراق.[85] ومن هذا المنطلق، لا بد أن تعتمد الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن في مرحلة ما بعد الصراع على الإرشادات التالية:

أولًا، لا بد من تطبيق هيكل محدد لاستسلام المقاتلين، مع وجود ضمانات لسلامة القوات المعارضة التي توافق على برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإندماج.[86]

وفي هذا الإطار، لا بد أن تتم إعادة هيكلة قوات الأمن السورية بالتنسيق مع دمشق وليس بخلاف معها، ويجب أن يتم ذلك من الداخل إلى الخارج وليس العكس، كما هو الحال مع غالبية الدول الأخرى في مرحلة ما بعد الصراع

وكانت فرنسا قد اقترحت الدمج بين الجيش السوري الحر والقوات الحكومية لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، ما من شأنه توفير القوات البرية اللازمة لمحاربة المجموعة الإرهابية من زاوية، وتشجيع التقارب بين الجهتين من زاوية أخرى.[87] وسيكون على المجتمع الدولي تحديد المنظمات المسموح لها بحشد القوات لإنشاء جيش جديد، والمنظمات التي عليها نزع السلاح بصورة كاملة. وعلى صعيد مشابه، قد تساهم برامج المصالحة الاجتماعية وتعزيز التلاحم في تحقيق الاستقرار لمرحلة ما بعد الصراع، إلا أنها تعتمد على إسهامات الأطراف المحلية والدولية في العملية.[88]

ثانيًا، يجب أن تكون الدولة السورية محور الترتيبات الأمنية لمرحلة ما بعد الصراع، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإصلاح الأمني قد يستغرق سنوات عدة، ما قد يؤدي إلى وجود فجوة أمنية في بعض المناطق التي كانت تحت سيطرة مجموعات المعارضة المسلحة. وقد يُسفر تمكين المحافظات المحلية من توفير قوات الأمن بمعزل عن الدولة، خاصة في المناطق التي تسودها أغلبية سنية، عن إيجاد ملاذ آمن للمجموعات السلفية والجهادية، لا سيما المجموعات التي تعاونت مع جبهة النصرة.[89] ستؤدي إعادة بناء دولة ضعيفة دون مراعاة للعواقب - في ظل وجود مناطق خارج سيطرة الحكومة وتهيمن عليها قوى إقليمية تدعمها المجموعات السلفية والجهادية - إلى تقويض الجهود الأمريكية لمحاربة الإرهاب بدلاً من تعزيزها.

في نهاية المطاف، سيتطلب تشكيل قوة دولية لتحقيق الاستقرار التوافق بين روسيا وإيران وسوريا. وبدون الدعم الروسي، لن يوافق مجلس الأمن على تشكيل هذه القوة.

وفي هذا الإطار، لا بد أن تتم إعادة هيكلة قوات الأمن السورية بالتنسيق مع دمشق وليس بخلاف معها، ويجب أن يتم ذلك من الداخل إلى الخارج وليس العكس، كما هو الحال مع غالبية الدول الأخرى في مرحلة ما بعد الصراع. سيعتمد مضمون ووتيرة إصلاح قوات الأمن السورية على سياق التسوية السياسية وشروطها، والأهم من ذلك ستعتمد على الاتفاق على إن كان الأسد سيستمر في السلطة أم لا.

في حال أحرزت القوات الحكومية السورية نصرًا كاملًا - كما حدث عندما انتصرت القوات الأمنية الكولومبية على القوات المسلحة الثورية الكولومبية - ستكون هذه المنهجية هي الأنسب. وستسيطر القوات الوطنية على مناطق المتمردين وستتم إعادة هيكلة قوات الأمن. وفي سياق التسوية السياسية أو حتى تجميد الصراع، يمكن أن تكون المجموعات المسلحة مسؤولة عن تأمين نفسها حتى تتم إعادة هيكلة القوات الوطنية. وبالنظر إلى الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة السورية حاليًا ومسار الصراع، فمن المرجح أن المناطق التي ستقع تحت سيطرة مجموعات أخرى غير تنظيم الدولة الإسلامية ستكون محدودة جداً. وبالتالي، ستملك الحكومة السورية لا القوى المعارضة حق الاعتراض على المشاركة في إصلاح هذه القوات الأمنية.

ثالثًا، على صعيد التحديات التي تواجه الإصلاح الأمني، قد تكون هناك ضرورة إلى قوة دولية لتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع. وستتطلب هذه القوة الحصول على موافقة روسيا، إذا كان سيوافق عليها مجلس الأمن وسوريا هي الأخرى. ولا نتوقع تعبئة هذه القوة حتى يتم تشكيل حكومة انتقالية.

لطالما نجحت قوات الأمم المتحدة بصورة أفضل من القوات أحادية الجانب أو متعددة الأطراف خارج عباءة الأمم المتحدة، على الرغم من أنها قد تكون في بعض الأحيان أقل تدريباً أو قدرة.[90] وقد أسفر غياب قوة تحقيق الاستقرار في ليبيا عن زعزعة الاستقرار وبنية المؤسسات في مرحلة ما بعد الصراع.[91] وتجدر الإشارة إلى وجود حالات موثقة في دول ما بعد الصراع بأوروبا عقب الحرب العالمية الثانية حيث وقعت جرائم بدافع الثأر وجرى تهجير السكان.[92]

وما لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع ذلك، من المتوقع نشوء هذا العنف نظرًا لوحشية كافة الأطراف المنخرطة في الحرب الأهلية السورية، الأمر الذي قد يكون أكثر حدة في أي منطقة مستعادة من تنظيم الدولة الإسلامية كما حدث في العراق.[93]

رابعًا، يمكن أن يؤثر تشكيل قوة تحقيق الاستقرار على نجاحها، الأمر الذي قد ينطبق بشكل خاص على سوريا في حال تم تكليف قوة بمهام الأمن في المناطق المحررة في مرحلة ما بعد الصراع. فيمكن أن يزعزع وجود قوات أجنبية من الاستقرار في حال تصاعد استياء شعبي جراء وجودها؛ وعلى الرغم من أن "جهود الأمم المتحدة أثمرت عن تحقيق أفضل توازن بين انخفاض التكلفة ومعدلات النجاح والشرعية الداخلية"[94]، فوجود قوات من دول منخرطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الصراع من شأنه أن يثير الغضب المحلي وسيكون مصدراً للاضطرابات وعمليات التخريب ما لم تطرأ تغييرات جذرية على المواقف الإقليمية.

من المرجح أن تعمل قوة تحقيق الاستقرار الأجنبية على مراقبة انتهاكات وقف إطلاق النار، وتيسير إيصال المعونات الإنسانية؛ ولن تضم سوى الدول التي لم تكن طرفًا في الصراع.[95]

من جهة أخرى، يمكن أن تواجه القوة الدولية عناصر مسلحة لا تقبل المصالحة، وبالتالي قد تتوسع مهمتها لتشمل مكافحة التمرد ومحاربة الإرهاب. وسيعتمد العدد النهائي للقوات الدولية اللازمة على المنطقة الخاضعة لسلطة الحكومة السورية أثناء فترة نشرها. وسيتبين بمرور الوقت أن عملية تعزيز سيادة القانون أصعب من عمليتي

صياغة دستور جديد وعقد الانتخابات؛ وقد تُطرح تساؤلات حول ما إذا كان من الأفضل أن تكون العدالة الانتقالية بيد المجتمع الدولي أو الدولة نفسها.

في نهاية المطاف، سيتطلب تشكيل قوة دولية لتحقيق الاستقرار التوافق بين روسيا وإيران وسوريا. وبدون الدعم الروسي، لن يوافق مجلس الأمن على تشكيل هذه القوة.

إذا كان بشار الأسد والجهات الداعمة له عازمين على استعادة "كل شبر" من الأراضي السورية، وواصلوا تحقيق النجاح في الحملات الهجومية شمالي سوريا، من المرجح أن يقاوموا خيار التنازل عن السيطرة على الأراضي السورية للقوات المحلية أو الدولية التي قد تتأثر أو تخضع لأعداء الأسد. إن توازن القوى على الأرض سيكون له القول الفصل في توقيت المفاوضات السياسية ووقف إطلاق النار وشروطها وجدواها.

الخاتمة

من المرجح أن تكون سوريا في مرحلة ما بعد الصراع دولة ضعيفة في منطقة تشهد تقلبات سريعة. وبرغم عدم وجود حل بسيط للمشاكل التي يفرضها الصراع القائم، ثمة خمس سياسات ممكنة من شأنها حماية المصالح الأمريكية في محاربة الإرهاب وتطويرها ومنع انهيار الدولة في سوريا.

أولًا، توجد عدة مزايا ستحظى بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إن واصلتا دورهما كراعيتين للعملية الدبلوماسية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النفوذ الدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية في سوريا وإيران قد يكون ضعيفاً أو حتى منعدمًا، في حين تتمتع روسيا بهذا النفوذ. ومن الممكن أن تساهم الشراكة الأمريكية الروسية، خاصة عند العمل من خلال مجلس الأمن، في تحديد الهياكل والقيود المفروضة على الأطراف الإقليمية في سوريا، بالإضافة إلى منح الشرعية لوضع خطة نهائية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع. وقد ساعد التنسيق بين الولايات المتحدة وروسيا الذي بدأ في أواخر 2015 في تمهيد الطريق لقرار مجلس الأمن رقم 2254، وتشكيل "المجموعة الدولية لدعم سوريا"، وتجديد المحادثات السورية الداخلية، وإيقاف الأعمال العدائية، وتجديد المعونات الإنسانية.

وعلى الرغم من أن هذه الإنجازات لم تكفِ لحل الصراع، فإنها تؤكد على منفعة هذا النهج مقارنة بالبدائل.

ثانيًا، توسيع نطاق التنسيق العسكري والاستخباراتي بين الولايات المتحدة وروسيا ضد تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة كما أوصت إدارة أوباما عام 2016، وقد تتبنى إدارة ترامب أمر التوصية ذاتها. كما سيتضمن هذا التنسيق مساءلة روسيا وحلفائها مثل حزب الله وإيران وسوريا عن أي عمليات قصف عشوائية أو إساءة للمدنيين. لا يمكن أن تكون الولايات المتحدة طرفاً، ولو بصورة غير مباشرة، في الفظائع الجماعية التي ارتُكبت أثناء حصار حلب، حتى وإن كان الهدف هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة وتدميرهما.

كما سيقدم التنسيق بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تفويضًا لمجلس الأمن لمواصلة تعزيز وإنفاذ القرارات التي تفرض عقوبات على الجهات والأفراد الذين يوفرون أي شكل من أشكال الدعم لتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية.[96]

ثالثًا، ينبغي للولايات المتحدة تبديد المخاوف التركية المتعلقة بدور الأحزاب الكردية السورية، علماً بأن الولايات المتحدة قد سعت إلى ذلك من خلال توضيح موقفها الرافض لدعم أي "كيان مستقل على الحدود التركية" مشيرة بذلك إلى أي جهود للربط بين الجيبين الكرديين السوريين شرقي وغربي نهر الفرات.[97]

ولتيسير الحصول على الدعم التركي لتسوية مرحلة ما بعد الصراع، يمكن للولايات المتحدة تشجيع تركيا على مواصلة المحادثات مع حزب العمال الكردستاني من جهة، وتشجيع روسيا وإيران على الحد من دعمهما للحزب من جهة أخرى، وأن توضح لكافة الأطراف أن الولايات المتحدة تدعم سلامة الأراضي السورية ولن تقبل أي تقسيم رسمي للجيوب الكردية السورية بما يتجاوز الحد الأدنى من الحكم الذاتي المتفاوض عليه، وأن توضح لـ"وحدات حماية الشعب" بأنها لن تدعم أي قواعد أو عمليات لـ"حزب العمال الكردستاني" في شمال سوريا.[98]

رابعًا، ينبغي للولايات المتحدة رفض كافة الخطط التي تدعوا إلى تجزئة سوريا أو تقسيمها. فقد تؤدي "الحوكمة المحلية" في مرحلة ما بعد الصراع على حساب الدولة

السورية إلى إضعاف إمكانيات تحقيق استقرار طويل الأمد. وقد اكتسب الصراع الحالي أبعادًا إضافية قائمة على الهوية، الأمر الذي يعود جزئيًا إلى تدفق المقاتلين الأجانب. لكن لا ينبغي ولا يجب أن يؤثر هذا التوجه الطائفي المدفوع بالحرب وخصومها على الواقع في مرحلة ما بعد الصراع،[99] إذ ستكون هذه النتيجة مؤسفة وغير ضرورية، وستؤدي في نهاية المطاف إلى تدمير الدولة السورية، بالنظر إلى مفاهيم القومية السورية.[100]

خامسًا وأخيرًا، بشار الأسد ليس الدولة السورية، بل إن الدولة السورية تقوم على إرث المؤسسات المركزية والهوية الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن السعي لتطبيق مناهج أخرى لإعادة الإعمار وبسط الأمن في مرحلة ما بعد الصراع من شأنه إيجاد بديل آخر للدولة السورية، وسيفتح هذا المسعى المجال لتوسع الدولة الإسلامية والقاعدة وتحالف فتح الشام، أو ظهور التنظيمات الإرهابية في المستقبل.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون مستعدة لتأجيل النظر في مصير الأسد بهدف تعزيز التعاون الأمريكي الروسي لهزيمة المجموعات الإرهابية والسعي لإنهاء الحرب، من المرجح ألا تقود واشنطن الجهود الدولية لتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع في حال استمرار الأسد في السلطة.[101] وفي ضوء ذلك، يمكن أن يكون انتقال الأسد ثمن الإجماع الإقليمي والإجراء اللازم للولايات المتحدة كي تتولى القيادة وتقديم المساعدة اللازمة للجهود الدولية لتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع ومنع انهيار الدولة السورية، الأمر الذي سيكون من مصلحة كافة الأطراف.

ملاحظات

1 "في مجلس الأمن، مسؤول الإغاثة الإنسانية في الأمم المتحدة يصف الوضع في سوريا "بالكارثي" رغم عمليات الإجلاء شرق حلب" اطلع عليه في 23 كانون الأول (ديسمبر) 2016، مركز أخبار الأمم المتحدة (UN News Centre):

http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=55873#.WF5xsGdwXIU

"سوريا: الأمم المتحدة تعتمد آلية للتحقيق في جرائم الحرب المحتملة." مركز أخبار الأمم المتحدة (UN News Centre)، 22 كانون الأول (ديسمبر) 2016، اطلع عليه في 28 كانون الأول (ديسمبر)، 2016:

http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=55862#.WF5yP2dwXIU

2 يشار إلى تنظيم الدولة الإسلامية في بعض الأحيان بالاختصارات التالية: (ISIS)، (ISIL)، (IS)، وبالعربية "داعش".

في تموز (يوليو) 2016، غيرت جبهة النصرة اسمها إلى "جبهة فتح الشام" مشيرة إلى أنها قطعت علاقاتها بتنظيم القاعدة؛ وهو الادعاء الذي رفضته الولايات المتحدة وغالبية المراقبين. ومن هذا المنطلق، تشير هذه الدراسة إلى كل من جبهة النصرة وجبهة فتح الشام على أنهما الكيان نفسه. أما "المجموعات الإرهابية" فتشير إلى الكيانات التي تصنفها رسمياً الأمم المتحدة كمجموعات إرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة والمجموعات التابعة لها، بما في ذلك جبهة النصرة.

3 آرون ديفيد ميلر (Aaron David Miller)، "دفاع عن 'مساعي التوازن' التي بذلها الرئيس أوباما في الشرق الأوسط" (A Defense of Obama's Middle East 'Balancing Act)، *السياسة الخارجية*، 15 آب (أغسطس)، 2016.

4 ويليام يونغ (William Young) وديفيد ستيبينز (David Stebbins) وبراين إيه فريدريك (Bryan A. Fredrick) وعمر الشهيري (Omer Al-Shahery)، *تداعيات الأزمة في سوريا: تقييم للعناصر التي تساعد في انتشار العنف وتحد منه (Spillover from the Conflict in Syria: An Assessment of the Factors that Aid and Impede the Spread of Violence)* سانتا مونيكا، كاليفورنيا؛ مؤسسة RAND، RR-609-OSD، 2014، الصفحة 59

5 سيث جي جونز (Seth G. Jones)، "الانتشار العالمي للدولة الإسلامية" (Islamic State's Global Expansion) صحيفة *Wall Street*، 4 حزيران (يونيو) 2015؛ ، وغريف ويت (Griff Witte) وسودارسان راغافن (Sudarsan Raghavan) وجيمس ماكولي (James McAuley)، "تدفق جحافل المقاتلين الأجانب مع فقدان الدولة الإسلامية أوجها"" (Flow of Foreign Fighters Plummets as Islamic State Loses Its Edge) صحيفة *Washington Post*، 9 أيلول (سبتمبر) 2016.

6 كارين يوريش (Karen Yourish) وديريك واتكنز (Derek Watkins) وتوم جيراتيكانون (Tom Giratikanon) وجاسمين سي لي (Jasmine C. Lee)، "كم عدد الأشخاص الذين لقوا مصرعهم في هجمات لداعش حول العالم" (How Many People Have Been Killed in ISIS Attacks Around the World)، صحيفة *New York Times*، 14 حزيران (يونيو)، 2016.

7 جيمس آر كلابر (James R. Clapper)، "بيان للحفظ: تقييم التهديد العالمي لمجموعة الاستخبارات الأمريكية: لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ" (Statement for the Record: Worldwide Threat Assessment of the U.S. Intelligence Community: Senate Select Committee on Intelligence,)، 9 شباط (فبراير) 2016. اطلع عليه بتاريخ 8 أيار (مايو)، 2016:

http://www.intelligence.senate.gov/sites/default/files/wwt2016.pdf

8 "بيان عن المدير برينان (Brennan) ليتم تقديمه أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ" (Statement by Director Brennan as Prepared for Delivery Before the Senate Select Committee on Intelligence)، الموقع الإلكتروني لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، 16 حزيران (يونيو) 2016. اطلع عليه بتاريخ 17 حزيران (يونيو) 2017:

https://www.cia.gov/news-information/speeches-testimony/2016-speeches-testimony/statement-by-director-brennan-as-prepared-for-delivery-before-ssci.html

9 منقول عن جبهة النصرة؛ 'أكبر مجموعة رسمية تابعة لتنظيم القاعدة في التاريخ'" (Jabhat al-Nusra; "al-Qaeda's Largest Formal Affiliate in History")، موقع *Al-Monitor*، 10تموز ( )ويوليو2016 خيتارب هيلع علطا. 23)سآب)أغسط2016:

http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/07/syria-amnesty-nusra-alqaeda-torture-killing.html

10 يريك نجو(John Kerry)، "ةيفسة صحلفي ج فـرجي لافروية سيلخارجا ريوز عم تملاحظا" (Remarks with Foreign Minister Sergey Lavrov at a Press Availability)، الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية، 26 آب (أغسطس) 2016.

[11] تنظيم الدولية الاسلامية هو امتداد لتنظيم القاعدة. انظر دانيال بايمان (Daniel Byman)، "هل ستبقى داعش وتنظيم القاعدة في حالة منافسة؟ (Will ISIS and al-Qaida Always Be Rivals?)"، مجلة مجلة *Slate* ، 27 أيار (مايو) 2016. اطلع عليه بتاريخ 29 أيار (مايو) 2016:

http://www.slate.com/articles/news_and_politics/foreigners/2016/05/isis_and_al_qaida_are_fighting_each_other_in_syria_what_happens_if_they.html

[12] سيث جي جونز (Seth G. Jones)، *مكافحة التمرد في أفغانستان: دراسة مؤسسة RAND حول مكافحة التمرد (Counterinsurgency in Afghanistan: RAND Counterinsurgency Study,)*، الطبعة 4، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، MG-595-OSD، نيسان (إبريل) 2008.

[13] قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان، الذي وقعه الرئيس جورج دبليو بوش (George W. Bush) في كانون الأول (ديسمبر) 2003، والذي يفرض عقوبات على سوريا نتيجة لسياساتها في العراق ولبنان وتطويرها أسلحة الدمار الشامل ودعم المجموعات الإرهابية. انظر القانون العام 108-175، قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان 2003، 12 كانون الأول (ديسمبر) 2003.

[14] الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية" (Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic)، الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، غير مؤرخ.اطلع عليه بتاريخ 23 آب (أغسطس) 2016:

http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/IndependentInternationalCommission.aspx

[15] ماكرون فيليبس (Macon Phillips)، "الرئيس أوباما: "مستقبل سوريا يجب أن يحدده شعبها، ولكن الرئيس بشار الأسد يقف في طريقهم" (President Obama: 'The Future of Syria Must Be Determined by Its People, but President Bashar al-Assad Is Standing in Their Way')، مدونة البيت الأبيض، 18 آب (أغسطس) 2011.اطلع عليه بتاريخ 23 آب (أغسطس) 2016:

http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/IndependentInternationalCommission.aspx

[16] زرياب إقبال (Zaryab Iqbal) وهارفي ستار (Harvey Starr)، فشل الدول في العالم الحديث (State Failure in the Modern World)، ستانفورد، كاليفورنيا: صحيفة جامعة Stanford، 2015، الصفحات 35-37؛ جوشوا لانديس (Joshua Landis) وستيفن سيمون (Steven Simon) "الأسد له أسلوبه: محادثات السلام وما بعدها" (Assad Has It His Way: The Peace Talks and After)، *الشؤون الخارجية*، 19 كانون الثاني (يناير) 2016.

[17] "مبعوث الأمم المتحدة في سوريا: جبهة النصرة تحتجز حلب 'رهينة'" (UN Syria Envoy: 'Jabhat al-Nusra Holding Aleppo 'Hostage')، موقع *Al-Monitor*، 9 تشرين الأول (أكتوبر) 2016 خيبتار هيلع علطا .لثاني)نوفمبر(ا1 نيرشت 2016:

http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/10/un-syria-envoy-nusra-aleppo-hostage.html

[18] ر يلجبا أحمد نب لداع (Adel bin Ahmed al-Jubeir)، لا تعتقدو ،بلإرهاا نحاربوي نويلسعودا" "كر ذليغ (The Saudi Are Fighting Terrorism, Don't Believe Otherwise)، ةفيحص *Newsweek*، 3 شباط (فبراير) 2016؛ عادل الجبير "إيران لا يمكنها تبييض سجلها الحافل بالإرهاب" صحيفة *Wall Street* ، 18 أيلول (سبتمبر)، 2016.

[19] "هل يمكن للولايات المتحدة الأمريكية وتركيا الالتزام بظهورهما في سوريا؟" (Can U.S., Turkey Keep Up Appearances in Syria?)، موقع *Al-Monitor*، 29 أيار (مايو) 2016. خيبتار هيلع علطاسمبر(7يد(للأوا نكانو2016:

http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/05/turkey-syria-isis-sur-russia-kurds-terror-pkk-ypg.html

[20] محمد جواد ظريف (Mohammad Javad Zarif)، "لنُخلّص العالم من الوهابيين (Let Us Rid the World of Wahhabism)" صحيفة *New York Times*، 13 أيلول (سبتمبر) 2016.

[21] نقلًا عن مقال نُشر في موقع *Al-Monitor* بعنوان "تحول أردوغان البطيء تجاه المقاتلين الأجانب" (Erdogan's Slow Turnaround on Foreign Fighters)، 5 تشرين الأول (أكتوبر) 2014. خيبتار هيلع علطار(27ينايا(لثانيا نكانو 2016:

http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/10/turkey-erdogan-foreign-fighters.html

[22] انظر جو جولد (Joe Gould)، "وزير الدفاع الأمريكي يطالب الحلفاء في الشرق الأوسط بـ 'بذل المزيد' من الجهد لمكافحة داعش" (U.S. Defense Secretary Wants Mideast Allies to 'Do More' Against ISIS)، مصدر الأخبار الرسمي لوزارة الدفاع *Defense News*، 25 كانون الثاني (يناير) 2016؛ إريك شميدت (Eric Schmitt) ومايكل آر جوردون (Michael R. Gordon)، "مع تصعيد أمريكا الحرب الجوية على داعش، الحلفاء يتملّصون" (As U.S. Escalates Air War on ISIS, Allies Slip Away)، صحيفة *New York Times*، 7 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015؛و بروس ريدل (Bruce Riedel)، "في المعركة ضد الدولة الإسلامية، أين التحالف العربي؟" (In the Battle Against IS, Where Is the Arab Coalition?)، موقع *Al-Monitor*، 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015.اطلع عليه بتاريخ 19 كانون الثاني (يناير) 2016:
http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/11/islamic-state-gulf.html

[23] "سيرئلي لفحص ض، "مؤتمرياًبا تيلبا(Press Conference by the President)، نطشاو العاصمة، 16 كانون الأول (ديسمبر) 2016.اطلع عليه بتاريخ 24 كانون الأول (ديسمبر) 2016:
https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2016/12/16/press-conference-president

[24] نيل ماكفاروار (Neil MacFarquhar)، "بوتن وترامب يتفقان في مكالمة هاتفية على تحسين العلاقات، بحسب الكريملين" (Putin and Trump Talk on Phone and Agree to Improve Ties, Kremlin Says)، صحيفة *New York Times*، 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 2016.اطلع يه بتاريخلديسمبر(24 ع(للأوا ونكا 2016:

https://www.nytimes.com/2016/11/15/world/europe/putin-calls-trump.html

[25] اندرو باراسيليتي (Andrew Parasiliti)، "مبعوث أممي سابق إلى سوريا يقول بأن خطة إيران بشأن سوريا تستحق النقاش" (Former UN Syria Envoy Says Iran Plan on Syria 'Worth Discussing')، موقع *Al-Monitor*، 18 أيار (مايو) 2014. اطلع عليه بتاريخ 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015:

http://www.al-monitor.com/pulse/originals/201405//brahimi-syria-envoy.html

[26] فلاديمير بوتن (Vladmir Putin) "مقابلة مع القنوات التلفزيونية الأمريكية CBS و PBS" (Interview to American TV channel CBS and PBS))، مصادر إلكترونية رسمية لرئيس روسيا، 29 أيلول (سبتمبر) 2015. اطلع عليه بتاريخ 31 تشرين الأول (أكتوبر) 2016:
http://en.kremlin.ru/events/president/news/50380

[27] ميربيك فاتشاجيف (Mairbeck Vatchagaev)، "المقاتلون الشيشان في سوريا ينضمون إلى قوات الدولة الإسلامية بشكل متزايد" (Chechens Fighting in Syria Increasingly Joining Forces with Islamic State)، مؤسسة أبحاث *Eurasia Daily Monitor*، المجلد 13، العدد 43، 3 آذار (مارس) 2016.

[28] "تصريح من المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية بيتر كوك حول مذكرة التفاهم مع روسيا بخصوص الأمن في الفضاء الجوي السوري" (Statement from Pentagon Press Secretary Peter Cook on Memorandum of Understanding with Russia Regarding Safety over Syrian Air Space)، وزارة الدفاع الأمريكية، نشرة صحفية رقم 401-NR-15، 20 تشرين الأول (أكتوبر) 2015.

[29] "مجلس الأمن يتبنى قرار 2254 (2015) بالإجماع، إقرار خارطة طريق لعملية السلام في سوريا وتحديد إطار زمني للمحادثات" (Security Council Unanimously Adopts Resolution 2254 (2015), Endorsing Road Map for Peace Process in Syria, Setting Timetable for Talks)، UN.org، 18 كانون الأول (ديسمبر) 2015. اطلع عليه بتاريخ 4 شباط (فبراير) 2016:

http://www.un.org/press/en/2015/sc12171.doc.htm

[30] وفقًا للمتحدث الرسمي للبيت الأبيض جوش إيرنست (Josh Earnest)، فقد حصل حوالي 800 ألف سوري على شكل من أشكال المعونات الإنسانية نتيجة لإيقاف الأعمال العدائية. مكتب السكرتير الصحفي، "إحاطة من قبل السكرتير الصحفي جوش إيرنست" (Press Briefing by Press Secretary Josh Earnest)، البيت الأبيض، 22 حزيران (يونيو) 2016.

[31] انظر خصوصًا ماريا أبي حبيب (Maria Abi-Habib)، "مسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية يدعون لتنفيذ إضرابات ضد أسد سوريا" (U.S. State Department Officials Call for Strikes Against Syria's Assad)، صحيفة *Wall Street*، 16 حزيران (يونيو) 2016؛ سيث جي جونز (Seth G. Jones) "كيف يمكن عرقلة بوتين في سوريا" (How to Bog Down Putin in Syria)، صحيفة Wall Street، 24 شباط (فبراير) 2016؛ وليندا روبنسون (Linda Robinson)، *تقييم الحملة السياسية العسكرية للتصدي لجماعة الدولة الإسلامية والخيارات المتاحة للتأقلم (Assessment of the Politico-Military Campaign to Counter ISIL and Options for Adaptation)*، سانتا مونيكا، كاليفورنيا. مؤسسة RAND، RR-1290- OSD، 2016

[32] "تصريح من رئيس لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ جون ماكين حول نشر إدارة أوباما قوات خاصة في سوريا" (Statement by SASC Chairman John McCain on Obama Administration Deploying Special Forces to Syria). mccain.senate.gov، 30 تشرين الأول (أكتوبر) 2015؛ وتوم فاندن بروك (Tom Vanden Brook)، "يقول ماكين بأن الصفقة الأمريكية الروسية 'غير أخلاقية'" (U.S.-Russian Deal 'Immoral,' McCain Says)، صحيفة *USA Today*، 21 تشرين الأول (أكتوبر) 2015.

[33] فريدريك هوف (Fredrik Hof)، "فهمت سوريا بشكل خاطئ" (I Got Syria So Wrong)، شركة *Politico* الصحفية، 14 تشرين الأول (أكتوبر) 2015.

[34] انظر مارك لاندلر (Mark Landler)، "51 دبلوماسيون أمريكيون يحثون على شن هجمات ضد الأسد في سوريا" (51 U.S. Diplomats Urge Strikes Against Assad in Syria)، صحيفة *New York Times*، 16 حزيران (يونيو) 2016؛ وجولد، 2016؛ و"جون ماكين وليندزي غراهام يدعوان لإرسال 20,000 جندي إلى سوريا والعراق" (John McCain and Lindsey Graham Call for 20,000 Troops in Syria and Iraq)، وكالة Reuters، 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015.

[35] تعتمد قوات سوريا الديمقراطية بشكل رئيسي على وحدات حماية الشعب الكردية، وتعتبرها تركيا منظمة إرهابية مرتبطة بحزب العمال الكردستاني. انظر "على الولايات المتحدة صرف النظر عن 'الخطة ب' بالنسبة لسوريا" (U.S. Should Ditch 'Plan B' for Syria)، موقع *Al-Monitor*، 17 نيسان ( )لاريخ2016إبريتيه بلء علطا . يونيو(16(ناحزير 2016:

http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/04/syria-plan-turkey-isis-aleppo-obama-pkk-nusra.html

يليز سلا(Liz Sly)، "طرخلة لضرعسوريا م يف ناغوتلبنا يد ىلمرد مدربة عذ ر مجموعةخآ" (The Last Remaining Pentagon-Trained Rebel Group in Syria Is Now in Jeopardy)، ةفصحيWashington Post، أيار (مايو) 201627 نيكتاستد ميه؛ وف(Fehim Tastekin)، "اهركيا أو بدونت علرقة ما نحو للمجاا حد إفساالأكرا ىلأمريكية، عا ةحدتلما لولاياتا"، عقموAl-Monitor، يو(26 ار)مأيا 2016 خرياتيه بلء عليو(31. اطار)مأيا 2016:

http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/05/turkey-syria-raqqa-isis-kurds-menbij.html

[36] "البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا" (Text of Action Group for Syria Final Communiqué)، الأمم المتحدة، 30 حزيران (يونيو) 2012. من بين أعضاء "مجموعة العمل" من أجل سوريا: وزراء خارجية الصين وفرنسا والعراق والكويت وقطر وروسيا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بالإضافة إلى ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.

[37] "مجلس الأمن يتبنى قرار 2254 (2015) بالإجماع، إقرار خارطة طريق لعملية السلام في سوريا وتحديد إطار زمني للمحادثات" (Security Council Unanimously Adopts Resolution 2254 (2015), Endorsing Road Map for Peace Process in Syria, Setting Timetable for Talks)، UN.org، 18 كانون الأول (ديسمبر) 2015. اطلع عليه بتاريخ 4 شباط (فبراير) 2016:

http://www.un.org/press/en/2015/sc12171.doc.html

[38] اللجنة السياسية للائتلاف السوري، "بيان مشترك حول التطورات الأخيرة ومضامين العملية السياسية في سوريا" (Joint Statement on the Latest Developments and Implications of the Political Process in Syria)، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، 3 تشرين الأول (أكتوبر) 2015.

[39] "الأسد هو زعيم العلويين، إلى أن تقرر جماعات العلويين المسلحة غير ذلك. ببساطة، ما لم يقم العلويون السوريون بالتغيير بأنفسهم، سيظلوا داعمين للأسد" (Assad is the leader of the Alawites, until the armed Alawites decide otherwise. Simply put, until the Syrian Alawites themselves make a change, they will back Assad)، منقول عن مقال في موقع *Al-Monitor* "إيران ترسل رسالة حول غزة، سوريا" (Iran Sends Message on Gaza, Syria)، 9 كانون الأول (ديسمبر) 2012. اطلع عليه بتاريخ 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015:

http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2012/al-monitor/iran-seizes-gaza-momentum.html

[40] "جلسة صحفية مشتركة مع وزير الخارجية اليوناني نيكوس كوتزياس" (Joint Press Availability with Greek Foreign Minister Nikos Kotzias)، *وزارة* الخارجية الأمريكية، 4 كانون الاول (ديسمبر) 2015.

[41] "جلسة صحفية مشتركة مع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروفو المبعوث الخاص للأمم المتحدة ستافان دي ميستورا" (Joint Press Availability with Russian Foreign Minister Sergey Lavrov and UN Special Envoy Staffan de Mistura)، *وزارة* الخارجية الأمريكية، 30 تشرين الأول (أكتوبر) 2015.

[42] روبن رايت (Robin Wright)، "جواد ظريف يتحدث عن روسيا والسلام في سوريا" (Iran's Javad Zarif on Russia and Peace in Syria)، صحيفة *New Yorker*، 6 تشرين الأول (أكتوبر) 2015.

[43] اندرو باراسيليتي (Andrew Parasiliti)، "هل هناك ميديفيف سوري؟" (Is There a Syrian Medvedev?)، موقع *Al-Monitor*، 16 آب (أغسطس) 2012.

[44] انظر سامي مبيض (Sami Moubayed)، "ميثاق سوريا المقترح لحرمان دمشق والرئيس من السلطة" (Proposed Syria Charter to Take Power Away from Damascus and President)، صحيفة *Gulf News*، 25 أيار (مايو) 2016؛ وجين عزيز (Jean Aziz) "لدى تواجدك بالقرب من دمشق، احترس من القذائف والقصف ومخالفات السرعة" (Near Damascus, Watch Out for Missiles, Shelling, and Speeding Tickets)، موقع *Al-Monitor*، 16 حزيران (يونيو) 2016. اطلع عليه بتاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015:

http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2012/al-monitor/a-syrian-medvedev.html

[45] رايت (Wright)، 2015

[46] "مقابلة مع وولف بليتزر من وكالة CNN" (Interview with CNN's Wolf Blitzer)، وزارة الخارجية الأمريكية، 18 كانون الثاني (يناير) 2016.

[47] بول ديفيس (Paul Davis)، نسخة، *معضلات التدخل: علم الاجتماع للاستقرار وإعادة البناء (Dilemmas of Intervention: Social Science for Stabilization and Reconstruction)*، سانتا مونيكا، كاليفورنيا. مؤسسة RAND، MG-1119-OSD، 2011؛ وجيمس دوبنز (James Dobbins) واندرو باراسيليتي (Andrew Parasiliti) *منع داعش 2.0: الاستقرار ما بعد الأزمة في العراق وسوريا (Preventing Daesh 2.0: Postconflict stabilization in Iraq and Syria)*، سانتا مونيكا كاليفورنيا. مؤسسة RAND، CP-868-CSIS، 2016.

[48] جيمس دوبنز (James Dobbins)، تعليق مقدم خلال مراجعة هذا المنظور التحليلي، 5 تموز (يوليو) 2016.

[49] يمكن اعتبار موقفنا هنا بديلًا عن موقف بريت ستيفينز (Bret Stephens) في مقاله بعنوان "الحل السوري الوحيد" (The Only Syrian Solution)، صحيفة *Wall Street*، 5 أيلول (سبتمبر) 2016؛ جيمس دوبنز (James Dobbins) وفيليب جوردون (Philip Gordon) و جيفري مارتيني (Jeffrey Martini): *خطة سلام لسوريا II: الخيارات المتاحة للحوكمة المستقبلية (A Peace Plan for Syria II: Options for Future Governance)*، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، مؤسسة RAND، PE-202-RC، 2016 ,؛ و جهاد يازجي (Jihad Yazigi)، *لا مجال للعودة: لماذا تعتبر اللامركزية بمثابة مستقبل سوريا (No Going Back: Why Decentralization Is the Future of Syria)*، المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، 6 أيلول (سبتمبر) 2016.

[50] يوجد أيضاً أساس تاريخي للهوية "الشامية" التي تضيف إلى تطور القومية السورية. انظر جمال دانيال (Jamal Daniel)، "إعادة اكتشاف المشرق" (Reinventing the Levant)، مؤسسة *National Interest*, ، 9 آب (أغسطس) 2016.

[51] في القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، كان العنف المتعلق بالهوية مرتبطاً بالإمبريالية، حيث كانت الدول الغربية تدعم مجتمعات محددة مثل المجتمع المسيحي ضد الدولة العثمانية، التي كانت تدعم بدورها المجتمعات المسلمة. انظر أسامة مقدسي (Ussama Makdisi)، "ثقافة الإقطاعية: المجتمع، التاريخ والعنف في لبنان العثماني في القرن التاسع عشر" (*The Culture of Sectarianism: Community, History, and Violence in Nineteenth-Century Ottoman Lebanon*)، بيركلي، كاليفورنيا. مطبعة جامعة كاليفورنيا ، 2000.

[52] انظر كريستا سلامندرا (Christa Salamandra)،*دمشق القديمة الجديدة: الأصالة والتميز في الحضرية سوريا*، (*A New Old Damascus: Authenticity and Distinction in Urban Syria*,)، بلومنغتون، إنديانا، مطبعة جامعة إنديانا، 2004.

[53] انظر باتريك سيل (Patrick Seale)، *"الأسد: المعاناة من أجل الشرق الأوسط" (Asad: The Struggle for the Middle East*)"، بيركلي ولوس أنجلوس، مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1988، الصفحات من 3 إلى 23، وحنا بطاطو (Hanna Batatu)، *"فلاحو سوريا: أحفاد الوجهاء الأقل ريفية وسياساتهم" (Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics)*، نيوجيرسي، مطبعة مطبعة جامعة برينستون، 1999، الصفحات من 157-160

[54] سعى قادة الثورة إلى كبح جماح وتأديب القوات القليلة التي أصرت على الانقسامات الطائفية أو اتخذت إجراءات بهذا الشأن. دانيال نيب (Daniel Neep)، *"احتلال سوريا تحت الانتداب الفرنسي: التمرد، الفراغ، وتشكيل الدولة" (Occupying Syria Under the French Mandate: Insurgency, Space and State Formation)*، نيويورك، مطبعة جامعة كامبريدج، 2012 الصفحات 79، 85-86

[55] بطاطو (Batatu)، 1999، الصفحات من 260 وحتى 278، واقتباس من الصفحة 327

[56] فولكر بيرثيس (Volker Perthes)،)، *"سوريا في عهد بشار الأسد: التحديث وحدود التغيير" (Syria Under Bashar al-Asad:Modernisation and the Limits of Change)*، لندن:مطبعة جامعة أكسفورد، دراسة إيس أديلفي (IISS Adelphi)، 366، 2004، اقتباس في الصفحة 63

[57] - بسام حداد (Bassam Haddad)، *"شبكات الأعمال في سوريا: الاقتصاد السياسي للمقاومة الاستبدادية" (Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience)*، جامعة ستانفورد، كاليفورنيا: مطبعة جامعة ستانفورد، 2012

[58] - صندوق النقد الدولي، *الجمهورية العربية السورية: مشاورات المادة الرابعة 2009 – تقرير طاقم العمل، وإشعار المعلومات العامة (Syrian Arab Republic: 2009 Article IV Consultation—Staff Report; and Public Information Notice)*، تقرير الدولة لصندوق النقد الدولي رقم 86/10، آذار (مارس) 2010. شهدت كافة الدول في الشرق الأوسط نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.2% من عام 2000 وحتى 2012. انظر صندوق النقد الدولي *"آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" (Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia Department)*، نيسان (إبريل) 2016

[59] بيرتيس (Perthes)، 2004

[60] آرون لوند (Aron Lund)، *"الجفاف، والفساد، والحرب" (Drought, Corruption, and War)*، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي Carnegie Endowment for International Peace، 18 نيسان (أبريل)، 2014

[61] يضم أعضاء "المجموعة الدولية لدعم سوريا": الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، الصين، مصر، الاتحاد الأوروبي، فرنسا، ألمانيا، إيران، العراق، إيطاليا، الأردن، لبنان، منظمة التعاون الإسلامي، عُمان، قطر، روسيا، المملكة العربية السعودية، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الأمم المتحدة، الولايات المتحدة.

[62] "البيان المشترك: الإعلان الختامي عن نتائج المحادثات السورية في فيينا كما اتفق عليه المشاركون" (Joint Statement: Final Declaration on the Results of the Syria Talks in Vienna as Agreed by Participants)، إدارة العمل الخارجي بالاتحاد الأوروبي، 2015 تشرين الأول (أكتوبر)، 2015.

[63] انظر الملحق الأول من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254 للاطلاع على النص بالكامل.

[64] "ملخص الوسيط للدورة 13-27 من محادثات سوريا المدارة من قبل الأمم المتحدة" (Mediator's Summary of the 13-27 April Round of UN Facilitated Intra-Syrian Talks)، 28 نيسان (إبريل)، 2016، ومؤسسة Relief Web، 28 نيسان (إبريل) 2016.اطلع عليه بتاريخ 10 حزيران (يونيو) 2016:

http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/mediators-summary-13-27-april-round-un-facilitated-intra-syrian-talks-28

[65] مكتب نائب الرئيس، "ملاحظات نائب الرئيس بايدن (Biden)، والرئيس التركي أردوغان (Erdogan) على هامش اجتماع" (Remarks by Vice President Biden and President Erdogan of Turkey in a Pool Spray)، البيت الأبيض، 25 آب (أغسطس)، 2016.

[66] مبيض(Moubayed)، 2016

[67] دوبنز(Dobbins)، وجوردون (Gordon)، ومارتيني (Martini)، 2016. وفقاً للخيارات الموضحة في تلك الدراسة، ستكون توصياتنا مرتبطة بصورة واضحة مع "اللامركزية".

[68] ميراندا سيسونس (Miranda Sissons) وعبد الرزاق الصاعدي (Abdulrazzaq al-Saiedi)، *"الإرث المرير: دروس من اجتثاث حزب البعث في العراق" (A Bitter Legacy: Lessons of de-Baathification in Iraq)*، نيويورك، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، آذار (مارس)2013.

[69] فريدرك هوف (Frederic C. Hof)، " ثورة الحكم الذاتي التي تحدث تحت الرادار في سوريا" (The Self-Government Revolution That's Happening Under the Radar in Syria)، صحيفة *Washington Post* 26 تموز (يوليو)، 2015

[70] انظر "تقرير منظمة العفو: عمليات الاختطاف والتعذيب وملخص عمليات القتل على أيدي الجماعات المسلحة في "دفاع أوباما عن حلب" (Amnesty Report: Abductions, Torture, and Summary Killings at the Hands of Armed Groups in Syria)، موقع *Al-Monitor,* سوريا"، منظمة العفو الدولية، 4 تموز (يوليو)، 2016، و18 كانون الأول (ديسمبر) 2016.اطلع عليه بتاريخ 24 كانون الأول (ديسمبر) 2016:

http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/12/obama-aleppo-syria-assad-russia-iran-israel.html

[71] يز سلايل(Liz Sly)، "كوباني لأطلا"(Ruins of Kobane)، صحيفة *Washington Post*، 13 تشرين الثاني (نوفمبر)، 2015

[72] تقديرات أعداد القتلى من السوريين في الحرب منقولة عن "ملاحظة للمراسلين: نسخة من الاستجواب الصحفي من قبل مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا (Transcript of Press Stakeout by United Nations Special Envoy for Syria)، السيد ستافان دي ميستورا (Staffan de Mistura)"، الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، 22 نيسان (أبريل)، 2016، و"سوريا: الأمم المتحدة تلوح بالاستياء من "تسونامي" اللاجئين في أوروبا" (Syria: UN Cites Utter Desperation Behind 'Tsunami' of Refugees into Europe)، مركز أخبار الأمم المتحدة، 25 أيلول (سبتمبر) 2015. حتى تاريخ هذه الدراسة، تقدم السوريون بـ 679,240 طلب لجوء إلى أوروبا منذ 2011. تم جمع البيانات من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. "بوابة تبادل المعلومات المشتركة بين الوكالات السورية للاجئين"، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، غير مؤرخ.

[73] المركز السوري لبحوث السياسات، *"العزلة والعنف: تقرير أثر الأزمة السورية" (Alienation and Violence: Impact of the Syria Crisis)*، 2014، آذار (مارس) 2015، الصفحة 34

[74] البنك الدولي "نظرة عامة على سوريا" 1 تشرين الأول (أكتوبر) 2016.

[75] ديفيد بتر (David Butter)، *"الاقتصاد السوري: لم الأجزاء" (Syria's Economy: Picking Up the Pieces)*، لندن: المعهد الملكي للشؤون الدولية، تشاتام هاوس، حزيران (يونيو) 2015.

[76] المركز السوري لبحوث السياسات، 2015 صفحة 34. انظر كذلك شيلي كولبرتسون (Shelly Culbertson) ولؤي كونستانت (Louay Constant)، *"تعليم أطفال اللاجئين السوريين: إدارة الأزمة في تركيا ولبنان والأردن" (Education of Syrian Refugee Children: Managing the Crisis in Turkey, Lebanon, and Jordan)*، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، 2015، RR-859-CMEPP.

[77] جيمس دوبينز (James Dobbins)، وجون ماكجين (John G. McGinn)، وكيث كرين (Keith Crane)، وسيث جونز (Seth G. Jones)، ورولي لال (Rollie Lal)، وأندرو راثميل (Andrew Rathmell)، وراشيل سوانجر (Rachel M. Swanger)، وأنجا تيميلسينا (Anga R. Timilsina)، *"الدور الأمريكي في بناء الأمة: من ألمانيا إلى العراق" (America's Role in Nation-Building: From Germany to Iraq)*، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، 2003، MR-1753-RC، الصفحات 155-156.

[78] - بلغ التعداد الرسمي للاجئين السوريين 4,8 مليون لاجيء، منهم 2,7 مليون في تركيا، وأكثر من مليون في لبنان، و651,000 في الأردن، وذلك اطلع عليه بتاريخ 30 أيار (مايو) 2016. انظر "الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين: بوابة تبادل المعلومات المشتركة بين الوكالات "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(United Nations High Commissioner for Refugees)، تم التحديث في 30 أيلول (سبتمبر) 2016. اطلع عليه بتاريخ 30 أيار (مايو) 2016، قدرت أعداد النازحين بـ 6.6 مليون نازح وفقاً لمركز رصد النزوح الداخلي ("تحليل أرقام النازحين في سوريا"، المركز الدولي لرصد النزوح، غير مؤرخ).

[79] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، *"التوجهات العالمية: النزوح القسري في 2014" (Global Trends: Forced Displacement in 2014)* جنيف، 18 حزيران (يونيو) 2015، الصفحة 11، واللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية السامية، "ظروف اللاجئين الممتدة" (Protracted Refugee Situations)، الاجتماع الثلاثين للجنة الدائمة، EC/54/SC/CRP.14، 10 حزيران (يونيو) 2004، الصفحة 2.

[80] هذا النهج الذي دُعي إليه في ديفيس، 2011

[81] المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية، *"خارطة الطريق الانتقالية لسوريا: التقرير الختامي" (Syria Transition Roadmap: Final Report)* واشنطن العاصمة 2013.

[82] ديفيس(Davis)، 2011

[83] ثاناسيس كامبانيس (Thanassis Cambanis)، "خطة جريئة لإعادة بناء سوريا – بغض النظر عن من سيربح الحرب" (A Daring Plan to Rebuild Syria—No Matter Who Wins the War)، صحيفة *Boston Globe*، 21 شباط (فبراير)، 2015

[84] هناك حجة مقنعة مفادها أن إعادة إعمار سوريا يجب أن تتزامن مع وضع استراتيجية اقتصادية إقليمية متكاملة لمنطقة الشام. انظر دانيل (Daniel)، 2016، و*"فوق الأفق: الشام الجديدة" (Over the Horizon: A New Levant)*، واشنطن العاصمة: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، البنك الدولي، 1 آذار (مارس) 2014.

[85] كشف تقييم لسلطة التحالف المؤقتة في العراق عن أنه برغم التطور الملموس إلى حد ما في الخدمات العامة والإصلاحات السياسية والتشريعية والاقتصادية خلال فترة زمنية قصيرة، وُصفت عملية إعادة إعمار العراق بعد الحرب بأنها "الأدنى مستوى من حيث كافة جهود إعادة الإعمار بعد الحرب"، وذلك نتيجة للفشل في تعزيز أمن الدولة وحمايتها من السقوط في حرب أهلية. انظر جيمس دوبينز(James Dobbins)، وسيث جونز (Seth G. Jones)، وبنيامين رونكل (Benjamin Runkle)، وسيدهارث موهنداس (Siddharth Mohandas)، *"احتلال العراق: تاريخ سلطة التحالف المؤقتة" (Occupying Iraq: A History of the Coalition Provisional Authority,)*، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة 2009 ،MG-847-CC، RAND، اقتباس في صفحة 38. انظر كذلك كريستوفر تشيفيس (Christopher S. Chivvis)، وجيفري مارتيني (Jeffrey Martini)، *"ليبيا بعد القذافي: الدروس المستفادة والتأثيرات على المستقبل" (Libya After Qaddafi: Lessons and Implications for the Future)*، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RR-577-SRF ،RAND، 2014

[86] - انظر أنجل راباسا (Angel Rabasa)، وجون جوردون الرابع (John Gordon IV)، وبيتر تشالك (Peter Chalk)، وكريستوفر تشيفيس (Christopher S. Chivvis)، وأودرا غرانت (Audra K. Grant)، وكي سكوت مكماهون (K. Scott McMahon)، ولوريل ميلر (Laurel E. Miller)، وماركو أوفرهاوس (Marco Overhaus)، وستيفاني بيزارد (Stephanie Pezard)، *"من التمرد إلى الاستقرار: المجلد الأول: القدرات الرئيسية والممارسات" (From Insurgency to Stability: Volume I: Key Capabilities and Practices)*، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة MG-1111 ،2011/RAND، 1-OSD، الصفحات من 51 إلى 106، وجولي تايلور (Julie E. Taylor)، "تهيئة الظروف السياسية المواتية"(Establishing Favorable Political Conditions) في ديفيس، نسخة2011، الصفحات 108 - 109.

[87] "فرنسا: قوات الأسد قد تساعد في محاربة داعش" محطة CBS News، 27 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015

[88] انظر إليزابيث ويلك (Elizabeth Wilke)، وبول ديفيس (Paul K. Davis)، وكريستوفر تشيفيس (Christopher S. Chivvis)، "إيجاد ظروف اجتماعية تقوم على الثقة والتعاون" (Social Conditions of Trust and Cooperation, Establishing) في ديفيس،نسخة 2011، الصفحات من 187 إلى 238. هناك العديد من الدروس التي يمكن استخلاصها من التجربة العراقية، حيث ضم الجيش العراقي الجديد أعدادًا كبيرة من المنشقين الشيعة، الذين اختاروا في نهاية المطاف المصالح الشيعية على حساب الاستقرار السياسي والأقليات السنية. انظر كينيث بولاك (Kenneth M. Pollack) وباربرا والتر (Barbara F. Walter)، "الهروب من فخ الحرب الأهلية في الشرق الأوسط" (Escaping the Civil War Trap in the Middle East)، مجلة *Washington Quarterly*، 3 آب (أغسطس) 2015، وكارولين هارتزيل (Caroline Hartzell) وماثيو هودي (Matthew Hoddie)، "مأسسة السلام: تقاسم السلطة وإدارة أزمة ما بعد الحرب الأهلية" (Institutionalizing Peace: Power Sharing and Post-Civil War Conflict Management)، مجلة *American Journal of Political Science*، المجلد 47، العدد 2، 2003، الصفحات من 318 إلى 332.

[89] وثقت المصادر التالية التعاون بين المجموعات المسلحة بما في ذلك التعاون بين أحرار الشام وجبهة النصرة: كريس كوزاك (Chris Kozak)، "تقرير حالة سوريا" (Syria Situation Report)، ومعهد دراسة الحرب، تواريخ متعددة، وزارة دفاع الاتحاد الروسي "النشرة الصادرة عن المركز

الروسي للمصالحة بين الأطراف المتعارضة في الجمهورية العربية السورية" (Bulletin of the Russian Centre for Reconciliation of the Opposing Sides in the Syrian Arab Republic)، تواريخ متعددة، "أخبار الأسبوع" (Week in Review)، موقع *Al-Monitor*، تواريخ متعددة، والجمعية العامة للأمم المتحدة، *تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic)*، 3 أيلول (سبتمبر) 2015

[90] كريستوفر تشيفيس (Christopher S. Chivvis) وبول ديفيس (Paul K. Davis)، "إرساء قواعد الأمن" (Establishing Security) في ديفيس، نسخة 2011، الصفحات 45-46

[91] تشيفيس (Chivvis) ومارتيني (Martini)، 2014 الصفحة 75

[92] لوي (Lowe)، 2012

[93] انظر دوبينز (Dobbins)، جوردون (Gordon)، ومارتيني (Martini)، 2015

[94] ديفيس، نسخة 2011، صفحة 324، مايكل دويل (Michael W. Doyle) ونيكولاس سامبانيس (Nicolas Sambanis)، *" صنع الحرب وبناء السلام: عمليات الأمم المتحدة للسلام" (Making War and Building Peace: United Nations Peace Operations)*، برينستون، نيوجيرسي، مطبعة جامعة برينستون، 2006.

[95] لم يفكر أحد، على سبيل المثال، في نشر قوات باكستانية كقوات لحفظ السلام في أفغانستان للعديد من الأسباب المشابهة. قد تكون الجهات المرشحة للقيام بعمليات حفظ السلام في سوريا: الإمارات العربية المتحدة والأردن ومصر، إذ لم تشارك هذه الدول في الحرب بسوريا، وكانت قد شاركت في مهام أخرى لحفظ السلام، كما أن لها سجلًا حافلًا في الاحترافية العسكرية في المهام ذات الصلة.

[96] انظر "قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1267 (1999)"، وزارة الخارجية الأمريكية، 15 تشرين الأول (أكتوبر)، 1999، "مجلس الأمن يتبنى القرار رقم 2170 (2014)، الذي يدين الانتهاكات الجسيمة والواسعة الانتشار لحقوق الإنسان من قبل الجماعات المتطرفة في العراق، سوريا"، الأمم المتحدة، 14 آب (أغسطس) 2014، "مجلس الأمن يتبنى بالإجماع قراراً يدين التطرف العنيف، مؤكداً على الحاجة لحظر السفر، ودعم المقاتلين الإرهابيين الأجانب"، الأمم المتحدة، 24 أيلول (سبتمبر) 2014، "تبني بالإجماع القرار 2199 (2015)، الذي يدين من خلاله مجلس الأمن التجارة مع الجماعات المرتبطة بالقاعدة، مهدداً بفرض عقوبات إضافية مستهدفة" الأمم المتحدة، 12 شباط (فبراير) 2015، و"قرار 2249، الذي تبناه مجلس الأمن في اجتماعه الـ 7565"، 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015،اطلع عليه بتاريخ 30 كانون الثاني (يناير) 2016. تم تمرير القرارات 1267، 2170، 2178، 2199 بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يأذن لمجلس الأمن بالنظر في الإجراءات العسكرية وغير العسكرية، كفرض العقوبات، للحفاظ على السلام والرد على العدوان. انظر كذلك "على الولايات المتحدة قبول العرض الروسي لتنسيق الضربات على جبهة النصرة" (U.S. Should Accept Russian Offer to Coordinate Strikes on Jabhat Al-Nusra)، موقع *Al-Monitor*، 22 أيار ( )يواريخ2016مابتہیلء علديسمبر(7.اط(لالأو نوناک 2016

http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/05/us-russia-nusra-syria-terrorism-al-qaeda-nasrallah.html

[97] - نيداسية لباوملتحديد الأولوية الدب"في "اتركي(Biden's Diplomatic Triage in Turkey)، عموق*Al-Monitor*، نرً ا ماتبعا 28)سأغسط(بآ2016

http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/08/biden-diplomatic-triage-turkey-syria-policy-iran.html

[98] اهط وغيراقالذ هذه نالعديد م ىإل ةراالإش تتمفي تطواخ" الدولية تاة الأزمعإصدار مجمو رارقالاست قيقنحو تحعلى ليةالحدود الشمفي "اسوري(Steps Toward Stabilising Syria's Northern Border)، مموجز رق49 تاة الأزمعلمجمو في ،الأوسط قالشر8)لأبري(نا2016 نيسد

[99] نية السوداضقل لالد ناك ثالحذر، حي يختو ىإل اونعر يدخآ لامث نالسودا بجنوفي مسيقالتعلى نمياء وبعد مرور .نالدي سأسعلى نالسودا بجنو قانزل ،لاقالاستفي نإ ثية، حيلهأ بحر نأتو الأشخاص الذين تمكنوا من تحقيق الوحدة اكتشفوا عوامل أخرى تفرقهم.

[100] انظر "نهاية الحالة السورية قد تبدأ من حلب" (Syrian Endgame Could Begin with Aleppo)، 2016، سايروس مالك (Cyrus Malik)، "الأسطورة السنية التي أوجدتها واشنطن والحروب الأهلية في سوريا والعراق" (Washington's Sunni Myth and the Civil Wars in Syria and Iraq)، موقع *(War on the Rocks)* 16 آب (أغسطس) 2016، اطلع عليه بتاريخ 23 آب (أغسطس) 2016:

https://warontherocks.com/2016/08/washingtons-sunni-myth-and-the-civil-wars-in-syria-and-iraq/

و"تقرير منظمة العفو الدولية: عمليات الاختطاف والتعذيب وملخص عمليات القتل على أيدي الجماعات المسلحة في سوريا" (Amnesty Report: Abductions, Torture, and Summary Killings at the Hands of Armed Groups in Syria) 2016

[101] تعليق جيمس دوبنز (James Dobbins) خلال مراجعة هذا التقرير، 5 تموز (يوليو) 2016

حول هذا المنظور

يقدم هذا المنظور التحليلي توصيات حول سياسة الولايات المتحدة للمرحلة الانتقالية بعد انتهاء الصراع في سوريا، والتي من شأنها منع انهيار الدولة، والحد من احتمالية نشوب الحرب مجدداً، فضلاً عن هزيمة المجموعات الإرهابية التي استولت على البلاد. والطريقة المُثلى من وجهة نظرنا لتحقيق هذه الأهداف الثلاثة هي التعاون مع روسيا عبر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، خاصة في غياب الإجماع الإقليمي لإنهاء الحرب. من زاوية أخرى، تعبر الثقافة السياسية في سوريا وتاريخها الحديث عن تبني المركزية والنزعة القومية، الأمر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار عند التخطيط لمرحلة ما بعد الصراع. وفي المقابل، فإن السياسات التي تسعى إلى تقسيم الدولة أو إضعاف مؤسستها وزعزعة استقرارها بصورة متعمدة أو غير متعمدة، من خلال دعم المجموعات المسلحة التي تشن الهجمات ضد الدولة أو وضع خطط للحوكمة وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع تركز على الحوكمة المحلية على حساب الدولة، ستسفر هذه السياسات عن نتائج عكسية على صعيد الحماية من السقوط مرة أخرى في دائرة الحرب والعنف.

التحليلات والتوصيات الواردة في هذه الدراسة على قدر كبير من الأهمية لصانعي القرار ووسائل الإعلام والباحثين المتخصصين في السياسة الخارجية الأمريكية وسوريا والشرق الأوسط. أجريت هذه الدراسة في مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للدفاع الوطني، وهو مركز بحوث وتطوير يعمل بتمويل فدرالي وبرعاية مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة وقيادة المقاتلين الموحّدة وقوّات البحرية وقوّات مشاة البحريّة ووكالات الدفاع ومجموعة استخبارات الدفاع.

للمزيد من المعلومات حول مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي بمؤسسة RAND، يُرجى زيارة www.rand.org/nsrd/ndri/centers/isdp.html، أو التواصل مع مدير المركز (تتوفر معلومات الاتصال بصفحة الموقع الإلكتروني).

نتوجه بجزيل الشكر لكافة المشاركين في ورشة العمل غير الرسمية "Options for a Lasting Ceasefire in Syria" التي عقدت في مكتب RAND في واشنطن العاصمة في 4 أيار (مايو) 2016، برعاية مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي بمؤسسة RAND، ومعهد أبحاث RAND للأمن القومي، ومركز RAND للمخاطر والأمن العالمي، وتم خلالها استعراض ومناقشة الفرضيات الأساسية لهذه الدراسة، بالإضافة إلى المنهجيات الأخرى لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار. نشكر كلاً من دانيال بيمان (Daniel Byman)، وجيمس دوبينز (James Dobbins)، وكليفورد غراميش (Clifford Grammich)، وريتا هاوزر (Rita Hauser)، وسيث جونز (Seth Jones)، وتشارلز ريس (Charles Ries)، على تعليقاتهم حول المسودات الأولى لهذه الدراسة، والتي ساهمت في تحسينها بصورة كبيرة؛ ونشكر ناتالي كوبي (Natalie Kauppi) على مساعدتها في الجوانب الإدارية من المشروع بما في ذلك دعم ورشة العمل وإعداد هذه الدراسة للتسليم. وتقع مسؤولية أي أخطاء بالدراسة على المؤلفين.

نبذة عن المؤلفين

أندرو باراسيليتي (Andrew Parasiliti) هو مدير مركز RAND للمخاطر والأمن العالمي. شغل سابقاً منصب محرر بصحيفة *Al-Monitor* (2012-2014)، ومستشار السياسة الخارجية للسناتور الأمريكي تشاك هاغل (Chuck Hagel) (2001-2005).

كاثلين ريدي (Kathleen Reedy) اختصاصية اجتماعية في مؤسسة RAND، عملت سابقاً كاختصاصية اجتماعية للجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان (2008-2014)، كما قضت أكثر من عام في إجراء الدراسات الإثنوغرافية الميدانية في سوريا (2004-2006).

بيكا واسر (Becca Wasser) محللة سياسية بمؤسسة RAND.

للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني www.rand.org/t/PE219.



www.rand.org

Arabic Translation: "Preventing State Collapse in Syria"
PE-219/1-OSD